الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

"الحضور الصيني في منطقة شرق المتوسط"
(الأسباب والتداعيات)

ألباحث الإقتصادي

بسام جوني

مدير عام وزارة الصناعة

داني جدعون

آذار 2023

الفهرس

إشكالية البحث 4
ملخص حول البحث 4
مقدمة 5
1-الخلفية التاريخية لطريق الحرير 5
2- تطور مشروع طريق الحرير 6
3- أزمة وباء كورونا (Covid -19) 10
أولاً : إستراتيجية الصين التوسعية 10
ثانياً: ركائز التقارب الصيني العربي 12
-1 الأسباب من وجهة نظر الصين: 13
أ- الأسباب الجيو- سياسية 13
ب- الأسباب الإقتصادية 13
2- الأسباب من وجهة النظر العربية: 15
ثالثاً: الصراع الصيني- الأميركي 16
1-العلاقات الثنائية 16
2- الصراع على منطقة بحر الصين الجنوبي 17
3- أزمة تايوان 19
4- الصراع على صناعة الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) 20
5- مؤشرات إقتصادية: 21
6- الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف: 22
7- الصين تواجه وباء كورونا 23
8- الصين ومحاولة الإنفصال عن النظام النقدي العالمي 24
9- صفقة البترو- دولار 24
أ-نظام بريتون وودز 24
ب-الدين العام الأميركي 26
10- الصراع على الفضاء 27
11- الصراع على صناعة الأدوية 27
رابعاً: مؤشرات إقتصادية 29
1- حول الإقتصاد الصيني 29
2-خطة الصين لتأمين الأمن الغذائي 29
3- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين وبعض الدول العربية 30

3- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين والسعودية 31
أ- زيارة الرئيس الصيني إلى السعودية..... 32
4- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين ومصر 34
5- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين والإمارات..... 35
6- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين وإسرائيل 35
أ- أسباب التقارب الصيني الإسرائيلي..... 35
ب- أسباب التباعد..... 36
ج-التبادل التجاري 37
7- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين والهند 37
8- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين وإيران 38
9- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين وروسيا 38
10- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين والإتحاد الأوروبي..... 41
11-حول العلاقات الإقتصادية بين الصين ولبنان 42
أ- أسباب التقارب اللبناني الصيني..... 42
ب- تطور العلاقات الصينية اللبنانية..... 43
ج- مجالات التعاون بين لبنان والصين في بناء الحزام والطريق 44
الخاتمة 47
المراجع 49

"الحضور الصيني في منطقة شرق المتوسط"
(الأسباب والتداعيات)

إشكالية البحث

كيف ستكون تداعيات الحضور الصيني في منطقة شرق المتوسط على إقتصادات الدول العربية (لبنان - دول الخليج العربي- العراق- مصر...) من خلال تنفيذ مشروع الصين الإستراتيجي " حزام واحد طريق واحد" والذي يشمل الدول التي تقع على خارطة هذا المشروع وهل ستؤثر تلك التداعيات في تحول نظام العالم من نظام القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الأميركية إلى نظام متعدد الأقطاب تتحكم به إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، الصين، روسيا، والهند ؟ في بحثنا هذا نحاول تحليل الوقائع والتطورات ونستنتج الإحتمالات الممكنة لما ستكون عليه الأمور مستقبلاً.

ملخص حول البحث

تتعرض دول شرق المتوسط (السعودية - لبنان - العراق - مصر - الإمارات العربية المتحدة ..) اليوم بفعل التطورات الإقليمية المتسارعة والأزمات الإقتصادية والمالية والنقدية والإجتماعية والصحية والسياسية والأمنية التي تواجهها إلى تحولات إستراتيجية تتمثل بالحضور الصيني السياسي والإقتصادي من خلال مشروع "الحزام والطريق" الذي سيكون له تداعيات يفترض أن تكون إيجابية على إقتصادات المنطقة .

نبدأ بحثنا هذا بمقدمة عن الخلفية التاريخية لمشروع طريق الحرير وتطوره خلال عقود من الزمن، وصولاً إلى إعادة إحيائه عبر تحويله إلى مشروع إقتصادي ضخم بعنوان "حزام واحد طريق واحد". ثم نجري تحليلاً مفصلاً عن إستراتيجية الصين التوسعية الهادئة ولكن الثابتة . بعدها نقوم بتحديد الركائز والأسباب التي تعزز التقارب الصيني العربي على المستوى الجيو- سياسي وعلى المستوى الإقتصادي . بعدها ننتقل لتقديم مقاربة مفصّلة تتضمن حيثيات الصراع الصيني - الأميركي في مجالات عديدة ونسلط الضوء على أهمها : العلاقات الثنائية المتوترة، التكنولوجيا العالية وصناعة الرقائق الإلكترونية، النفوذ على منطقة بحر الصين الجنوبي ، أزمة تايوان ، الإتفاقيات الإقتصادية المتعددة الأطراف والسيطرة على أسواق الصادرات العالمية والممرات الإستراتيجية . وبعدها ننتقل للحديث عن محاولة الصين الإنفصال عن النظام النقدي العالمي الحالي المتمثل بإعتماد الدولار كعملة إحتياط عالمية وإستبداله بعملة أو عملات إحتياطية

أخرى. ونقوم بعرض موجز للعلاقات الإقتصادية الثنائية بين الصين وبعض شركائها الإقتصاديين (الولايات المتحدة - روسيا -الإتحاد الأوروبي - الهند- السعودية - مصر -الإمارات- إسرائيل - لبنان ..) وتحديد تداعيات تنفيذ مشروع الحزام والطريق على تلك الدول . ونختم بحثنا بمقاربة مفصّله تتناول مستقبل العلاقات الصينية اللبنانية وسبل الإستفادة منها لتحقيق المصالح الإستراتيجية اللبنانية.

مقدمة

1-الخلفية التاريخية لطريق الحرير

طريق الحرير عبارة عن مجموعة من الطرق والمعابر البرية المترابطة كانت تسلكها القوافل، بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وآسيا الصغرى وأوروبا، وكان من أهم هذه البضائع الحريروالزجاج والأحجارالكريمة والتوابل والعطور والعقاقيرالطبية. بين عامي 130 قبل الميلاد و 1453 بعده ، كان هذا الطريق شرياناً رابطاً بين الشرق والغرب. هذا الطريق إمتد لقرابة 10 آلاف كلم من الصين حتى أوروبا، كان حلقة وصل بين حضارات قديمة من الصين ومصر إلى الهند وروما.

في تلك الفترة كان الحريرالصيني يهيمن على الصادرات من الشرق، الأمر الذي دفع المؤرخ الألماني فرديناند فون ريشتهوفن إلى إطلاق إسم "طريق الحرير" عليه. وفي منتصف القرن الخامس عشر وضعت الأمبراطورية العثمانية نهاية للتجارة المتدفقة عبر هذا الطريق من خلال مقاطعة الصين وإعلانها حظراً على التبادل التجاري مع الأمبراطورية الصينية آنذاك. منذ ذلك اليوم ورغم مرور أكثر من 6 قرون على توقف إستخدام الطريق، لم تتوقف محاولات الصين لإعادة إحيائه.

الحزام والطريق هي التسمية الجديدة للمشروع الضخم الذي يهدف إلى :

طريق الحرير البري : يصل طوله إلى 12 ألف كيلومتر، يمتد من شنغهاي في الصين حتى العاصمة البريطانية لندن . يشمل هذا المشروع تشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد وأنابيب النفط والغاز وخطوط الطاقة الكهربائية والانترنت ومختلف البنى التحتية الإقتصادية (مدن صناعية ومناطق إقتصادية ومرافىء....) .

طريق الحرير البحري: يمتد من الساحل الصيني إلى الجنوب عبر هانوي (فيتنام) إلى جاكرتا (أندونيسيا)، سنغافورة وكوالالمبور إلى سريلانكا نحو الطرف الجنوبي من الهند عبر ماليه (جزرالمالديف)، إلى شرق أفريقيا مومباسا (كينيا)، ومن هناك إلى جيبوتي، ثم عبر البحر الأحمر وقناة السويس إلى البحر المتوسط، ومن هناك إلى إسطنبول وأثينا إلى منطقة أعالي البحر الأدرياتيكي إلى المحور الإيطالي الشمالي .

بالإضافة إلى طريق الحرير البحري ورد أن روسيا والصين اتفقتا على بناء «طريق حرير الجليد» بشكل مشترك على طول طريق البحر الشمالي في القطب الشمالي الذي تعتبره روسيا جزءًا من مياهها الإقليمية. حيث أكملت شركة COSCO Shipping Corp الصينية عدة رحلات تجريبية على طرق الشحن في القطب الشمالي وتتعاون الشركات الصينية والروسية في استكشاف النفط والغاز في المنطقة وتعزيز التعاون الشامل في بناء البنية التحتية والسياحة والبعثات العلمية.

وهناك أيضاً الطريق الرقمي وذلك لتتوسع مبادرة الحزام والطريق لتشمل كابلات ضوئية وشبكات اتصالات ولتعزيز التجارة الالكترونية بين الصين والدول الأعضاء في المبادرة.

2- تطور مشروع طريق الحرير

في عام 2013 طرح الرئيس الصيني شي جينبينغ مبادرة بناء "الحزام والطريق" وشعارها "حزام واحد طريق واحد" (One belt & One road) وقدّرت تكلفته بين 4 و8 ترليون دولار أميركي . ومتابعة لتنفيذ المشروع أصدرت الحكومة الصينية وثيقة بعنوان " تطلعات وأعمال حول دفع البناء المشترك للحزام والطريق".

وفق هذه الوثيقة :

- يتركّز **الإطار الاقتصادي** لطريق الحريرالبرية على ثلاثة خطوط رئيسية :
  - الخط الأول يربط بين الصين وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وروسيا.
  - الخط الثاني يمتد من الصين إلى منطقة الخليج والبحرالأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا وصولاً إلى أوروبا.
  - الخط الثالث يبدأ من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي

- أما **طريق الحرير البحرية** للقرن الحادي والعشرين فتتركّز على خطين رئيسيين :
  - خط يبدأ من الموانئ الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي وإنتهاء بسواحل أفريقيا الشرقية وأوروبا.
  - خط يربط الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ

بتاريخ 14 أيار2017 إفتتحت الحكومة الصينية في العاصمة بكين قمة مخصصة للاحتفال بإطلاق مبادرة **"الحزام والطريق"**، ووقّعت الصين خلال القمة على إتفاقيات مشتركة مع 68 دولة في مجالات مختلفة، وتعهدت بتقديم 124 مليار دولار دعماً لتنفيذ مشاريع المبادرة.

ويشمل مشروع " الحزام والطريق" منطقة تضم أكثر من 68 دولة في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، حيث يبلغ إجمالي عدد سكانها حوالي 4.4 مليارات نسمة (تغطي حوالي 70% من خريطة العالم وحوالي 66 في المئة من سكان العالم) ويبلغ حجم إقتصاداتها حوالي 21 تريليون دولار أميركي (أي حوالي 29 في المئة من الاقتصاد العالمي الحالي).

وفقًا للمعلومات الرسمية (info@green-bri.org)، لغاية شهرآذار 2020 وقعت 138 دولة و 29 منظمة دولية إتفاقيات تعاون لمبادرة الحزام والطريق.

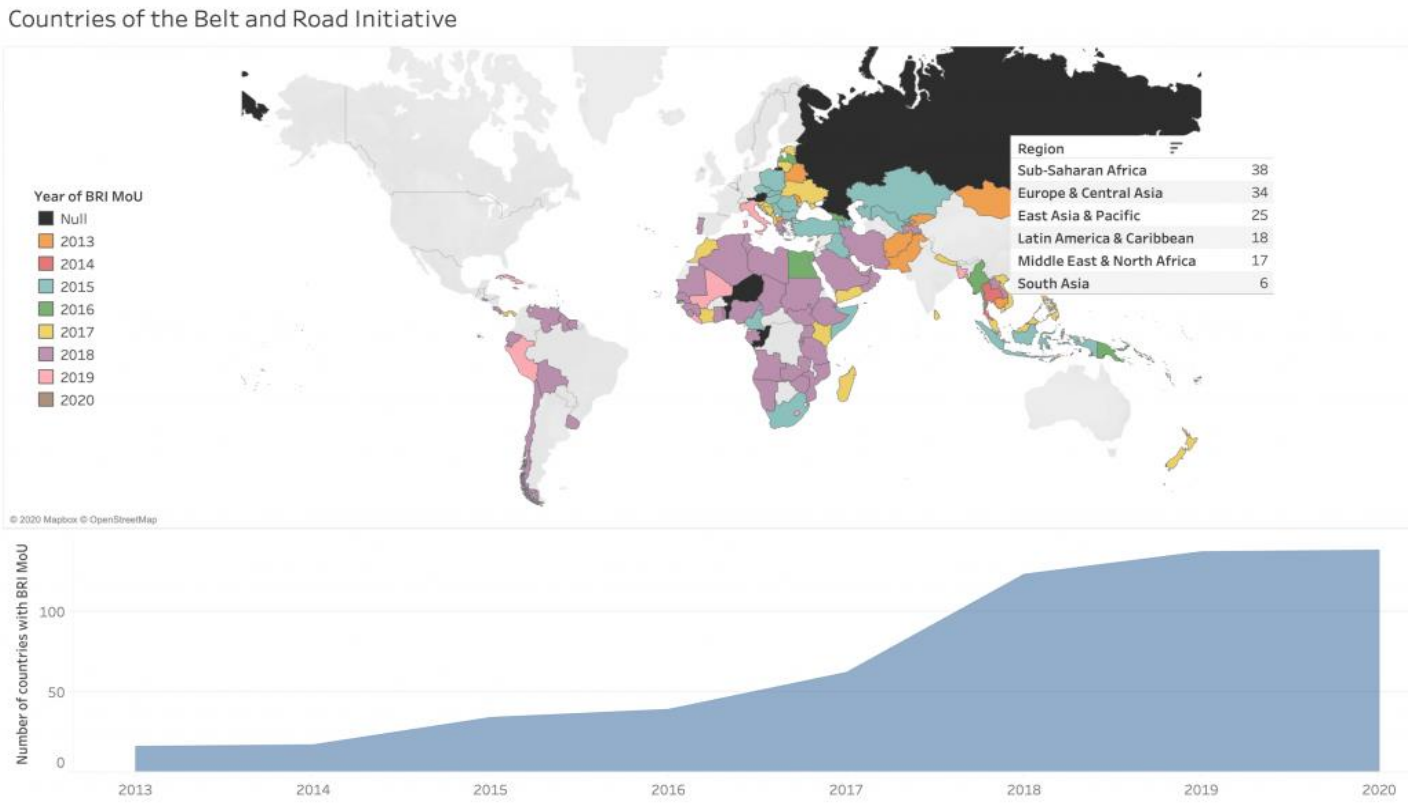

فى إطار المبادرة سيتم شق طرق برية وبحرية وجوية وبناء مرافق نقل وإتصالات وتوليد الطاقة الكهربائية وسكك حديدية جديدة ، الأمر الذي يسهل ويسرع تنقل السلع والخدمات والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة والسياحة والطلاب ورجال الاعمال والخبرات والمهارات العملية بين الصين وبقية دول العالم، ما يجعل الصين مركز الإقتصاد العالمي والقلب النابض للحركة الإقتصادية العالمية ويربط إقتصادات الدول المشاركة باقتصاد الصين مع سيطرة شبه كاملة على الإقتصاد العالمي ومصائر معظم دول العالم إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً.

خلال سنوات قليلة سيكون التنقل والسفر بين الصين وأوروبا أسرع بكثير من الوقت الراهن، مما سيكون له بالغ الأثر في تعزيز النفوذ العالمي للصين من خلال زيادة الاستثمارات الصينية فى مشروعات تنمية وتطويرالبنى التحتية والمشروعات التجارية فى الدول الأخرى التي هي بحاجة ماسة إلى تطويرالبنية التحتية والتي تقع على خارطة طريق الحرير.

بعد أن طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة بناء "الحزام والطريق" في النصف الثاني من عام 2013، دعا إلى تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لتوفير الدعم المالي لتطبيق استراتيجية "الحزام والطريق" ودفع بناء البنية التحتية للدول على طول طريق الحرير وغيرها. لذا بادرت الصين في عام 2014 إلى تأسيس **البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)** وقامت بانشائه برأس مال 50 مليار دولار أمريكي ويقع مقر البنك في بكين. إنضمت روسيا بصفة عضو مؤسس في البنك في 14 نيسان 2015 ، والجدير بالذكر أن 57 دولة في القارات الخمس أعلنت إنضمامها إلى هذا البنك كأعضاء مؤسسين، منها معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة (التي تخشى أن ينافس هذا البنك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الآسيوي) واليابان وكندا. ومن الشرق الأوسط إنضمت إلى البنك كل من السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان والأردن ومصر وإيران والكيان الصهيوني.

بتاريخ 8 تشرين الثاني عام 2014، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستنشئ صندوق طريق الحرير باستثمار قيمته 40 مليار دولار أمريكي. في 29 كانون الأول عام 2014، تم تسجيل وتأسيس "شركة صندوق طريق الحرير المحدودة" في بكين . سيقدم هذا الصندوق دعما تمويليا لبناء البنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي وغيرها من المشروعات في الدول الواقعة على طول "الحزام والطريق". وتتميز علاقته مع سائر بنوك التنمية العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف بالتكامل فهو ليس بديلا عنها.

وضمن إطار تنفيذ مشروع " الحزام والطريق" بلغت الإستثمارات الصينية بين عامي (2013-2020 ووفقاً لأرقام تقرير info@green-bri.org)، في البلدان التي تقع ضمن مشروع الحزام والطريق **حوالي 755 مليار دولار اميريكي (وفق تقرير موقع** info@green-bri.org)، .

- أهم القطاعات التي إستفادت من هذه الإستثمارات :
  - الطاقة (39%)
  - النقل (25%)
  - العقارات (10%)
  - المعادن (8%)
  - القطاعات الإقتصادية المختلفة (18 %)

- المناطق التي إستفادت من الإستثمارات :
  - شرق آسيا (26%)
  - غرب آسيا (21%)
  - أفريقيا (20%)
  - الشرق الأوسط (15%)

Investments in BRI countries 2013-19

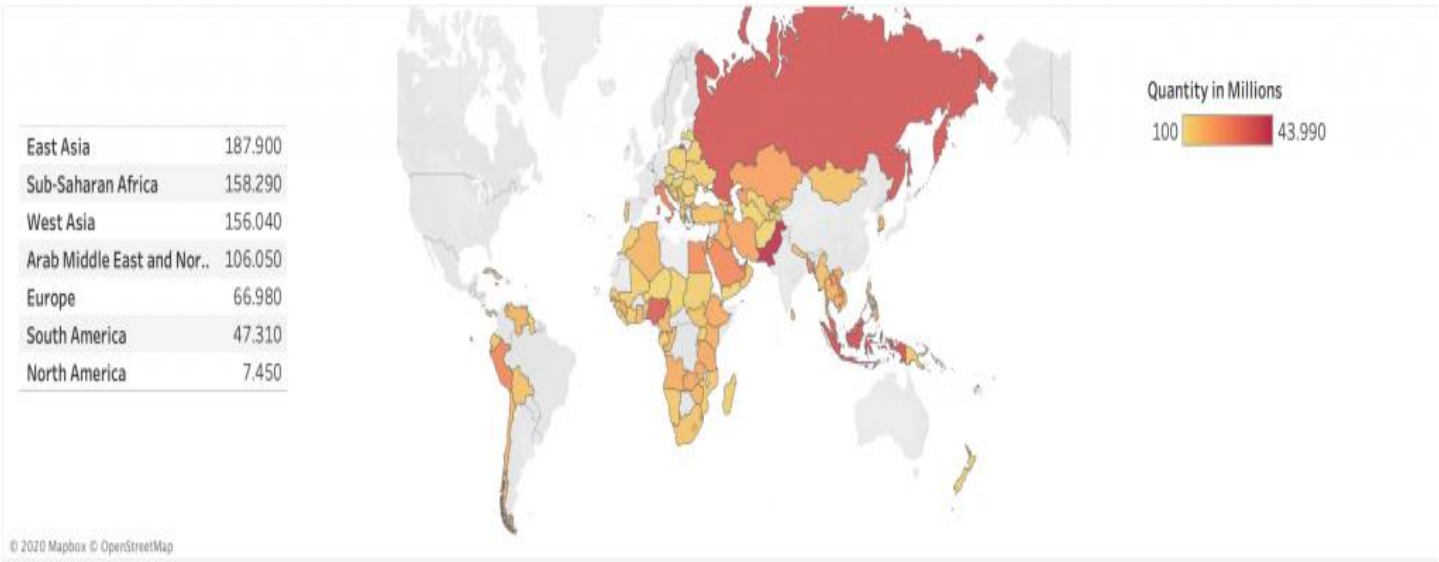

Sector split of BRI investments

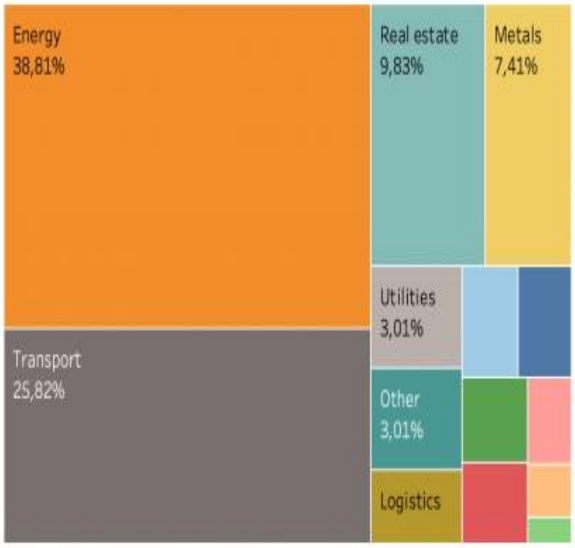

Sector split of BRI investment 2013-19

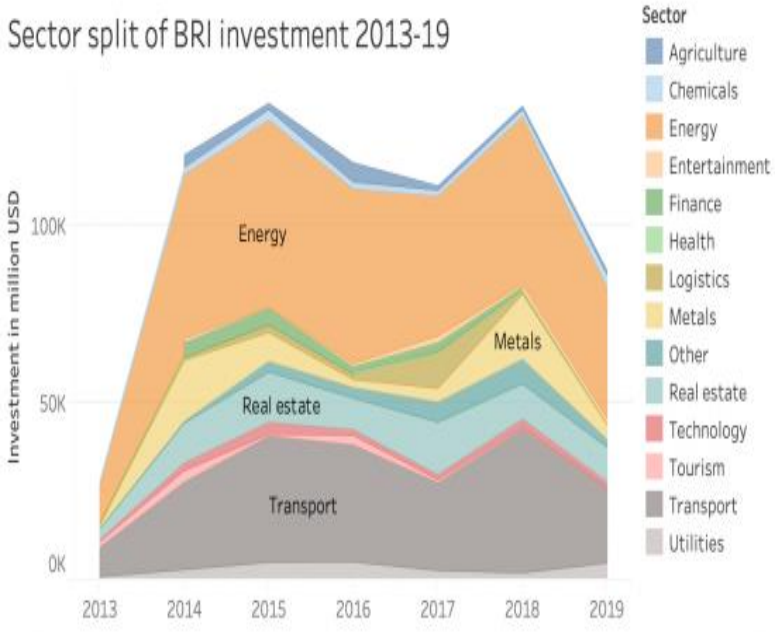

Source: American Enterprise Institute (AEI) China Investment Tracker 2019
(c) International Institute of Green Finance (IIGF)

3- أزمة وباء كورونا (Covid -19)

وباء كورونا كان له تداعيات قاسية في بدايته على الصين، لاسيما على المستويات المالية والإقتصادية والصحية والإجتماعية والسمعة العالمية ، الأمرالذي أدّى إلى تأخيرعملية تنفيذ مبادرة " الحزام والطريق" بعد الإنغلاق الذاتي لإقتصادات الدول (Lock Down) بهدف السيطرة على الوباء والحد من إنتشاره . عندما ظهر الفيروس التاجي للمرة الأولى في الصين، إنخفض حجم الإنتاج الصناعي والمبيعات والإستثمار بمقدار 13.5 % في أول شهرين من العام 2020، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019. ومن المتوقع أن ينمو الإقتصاد الصيني بنسبة 3 % أو أكثر خلال عام 2023 ليلعب دوراً هاماً في تحريك الإقتصاد العالمي مع الركود والتضخم اللذين بدءا ينتشران في معظم إقتصادات دول العالم .

ويعد مشروع "الحزام والطريق" من أهم المشاريع الاقتصادية التي طُرحت خلال العقود الماضية، وهو يلعب دوراً كبيراً في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي . لذلك نجد أن أكثر من مئة دولة ومنظمة في أنحاء العالم وقّعت على إتفاقيات ومعاهدات تتعلق بمشروع "الحزام والطريق" أو بمشاريع متفرعة عنه. الدول الموقعة على الاتفاقيات، لا تقتصر على تلك الدول التي تمرعبرها مسارات طريقي الحرير البري والبحري، وإنما تشمل دولاً أخرى بعيدة نسبياً عن المسارات ، كدول في وسط أفريقيا وأميركا الجنوبية .

أولاً : إستراتيجية الصين التوسعية

تمكّنت الصين من الإرتقاء بإقتصادها، حيث تحولت من إحدى أفقر دول العالم إلى ثاني أكبر اقتصاديات العالم خلال ثلاثين عاما. وإستطاعت الصين أن تراكم إمكانات اقتصادية ومالية هائلة بفضل عملية الإصلاح والانفتاح التي بدأت تنفيذها منذ عام 1978 ، حتى بلغ حجم ناتجها المحلي في نهاية عام 2014 حوالي 10.4 تريليون دولارأميركي (حيث تمكنت للمرة الأولى من إحتلال المرتبة الثانية عالمياً بعد الإقتصاد الأميركي) .و بلغت قيمة إحتياطيات الصين من العملات الأجنبية عام 2014 ما يقارب 3.9 ترليون دولار (المرتبة الأولى عالمياً وفق أرقام البنك الدولي) . كما أصبحت الصين متقدمة في مجالات تنمية البنية التحتية والشحن والمواصلات والصناعة والتكنولوجيا لاسيما تقنيات الذكاء الإصطناعي والطاقات البديلة وغيرها .

لقد كانت الصين تعاني من أزمات هيكلية تؤثرعلى تنمية إقتصادها، مثل فائض القدرة الإنتاجية وضعف الطلب المحلي بسبب ضعف القدرة الشرائية للشعب الصيني ، والصعوبات في زيادة صادراتها إلى البلدان الغربية بسبب السياسات الحمائية لتلك الدول . تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب خطط إصلاحية تنموية بهدف زيادة نسبة النمو الإقتصادي والإجتماعي ، الأمر الذي دفع الصين إلى إعادة إحياء طريق الحريرالقديمة ضمن رؤية إستراتيجية تحقق لها التنمية الإقتصادية الشاملة وتزيد من حجم صادراتها من خلال تسهيل وصولها الى الأسواق العالمية (الأسيوية والأوروبية والأفريقية) بموازاة رفع القدرة الشرائية وفتح قنوات التواصل الداخلي ونشر إمكانيات الإستثمار والمبادرات الإنتاجية للشعب الصيني كما تحفيز الدول والشركات الكبرى للإستثمار في الصين والإستفادة من القوى العاملة الرخيصة.

عام 2015 أصدر رئيس مجلس الوزراء الصيني "لي كي جيانك" رؤية الصين الإستراتيجية (صنع في الصين 2025) التي إرتكزت على ثلاث إعتبارات:

1. استجابة الصين لثورة العلوم والتكنولوجيا العالمية والتطورالصناعي.
2. دعم وتطوير الصناعات المحلية لتأمين الإكتفاء الذاتي ولا سيما بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008.
3. زيادة تنافسية المنتجات الصينية لتتمكن من الوصول إلى جميع الأسواق العالمية.

ومن أهم أهداف رؤية "صنع في الصين (2025)"

- خفض إعتماد الصين على التكنولوجيا الأجنبية المستوردة.
- زيادة نسبة المكوّن المحلي الصنع في الصناعات الأساسية إلى 40 % بحلول عام 2020 ثم إلى 70% بحلول عام 2025 .
- وضع المنتجات الصينية على سلاسل التوريد العالمية.
- زيادة الدخل الوطني للصين.
- تشجيع الابتكار المحلي في الصناعات المتطورة، وتنمية وتطويرصناعات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الكمية، أتمتة الآلات، الروبوتات، معدات الفضاء والطيران، المعدات البحرية والشحن عالي التقنية، معدات النقل الحديثة للسكك الحديدية، السيارات ذاتية القيادة والمعتمدة على الطاقة الجديدة، معدات الطاقة، الطاقة المتجددة ،المعدات الزراعية، الأجهزة العسكرية ، المستحضرات الدوائية الحديثة والمنتجات الطبية المتقدمة.

يشار إلى أن "صنع في الصين 2025" هي مرحلة أولى من إستراتيجية أطول تستمر لمرحلتين أخريين **خلال الفترة من 2025 إلى 2035، والمرحلة الثالثة من 2035 إلى 2045**.

وقد أشار تقرير بحثي بعنوان" بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير : الرؤية والمسار"، نُشر في بكين في 28 / 6/ 2015 " إن بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير سيتم تنفيذه وفقا **لـ "إستراتيجية ثلاث خطوات":**

- **فترة التعبئة الإستراتيجية من 2013 حتى عام 2016**
- **فترة التخطيط الاستراتيجي من عام 2016 إلى 2021**
- **فترة التطبيق الإستراتيجي من 2021 إلى 2049**

تاريخ الإنتهاء المستهدف للمشروع عام 2049 والذي سيتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

فقد وعد الرئيس الصيني شي جينبينغ خلال القمة التي عقدت في بكين بتاريخ 14 أيار 2017 والمخصصة للاحتفال بإطلاق مبادرة **"الحزام والطريق"**، بتخصيص مبلغ 123 مليار دولار للإستثمار في منطقة الشرق الأوسط (BBC.com.Arabic Business) في المشاريع المتعلقة بمشروع "الحزام والطريق" ، بما في ذلك مشاريع إعادة تأهيل وبناء الموانئ والبنية التحتية الرئيسية في المملكة العربية

السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وجيبوتي ومصر. كما وقعت الصين إتفاقيات الجيل الخامس للإتصالات مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: ركائز التقارب الصيني العربي

منذعقود عديدة، إتسمت العلاقات الثنائية بين الصين والدول العربية بالودية وحسن الجوارلأن الصين إبتعدت عن التدخل في شؤون الدول العربية سياسيا وأمنياً وحافظت على علاقات إيجابية معها جميعا، وفي المحافل الدولية دعم الجانبان الصيني والعربي بعضهما البعض، ما أسهم كثيرا في ضمان حقوق شعوبهما وتعزيز العلاقات الإسترتيجية بينهما.

شكّل نجاح الثورة الصينية عام 1949، نقطة تحوّل في علاقات الصين بالعالم العربي، خاصة منذ عام 1955، عندما تبنّى الحزب الشيوعي الصيني دعم حركات التحرر في الوطن العربي، خلال مؤتمر باندونغ ساندت الصين الثورة التحريرية بالجزائر (1954 - 1962)، وكانت أول دولة غيرعربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958 . كما دعمت الصين القضية الفلسطينية في المحافل الدولية منذ منتصف الستينيات . بالمقابل، دعمت الدول العربية الصين في الحصول على مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة عام 1971، ودعمت قضيتها مقابل تايوان . عام 2004، تم إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي.

تعتبر الصين والدول العربية شركاء طبيعيين في بناء مشروع "الحزام والطريق"، حيث وقّعت الصين وثائق التعاون بشأن بناء "الحزام والطريق" مع الجامعة العربية ومع 19 دولة عربية بما فيها لبنان . أكّد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" فى كلمته التي ألقاها فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في كانون الثاني عام 2016 أنه " **يتعيّن علينا أن نتمسك بالمرحلة الحاسمة في السنوات الخمس القادمة لنتشارك في بناء "الحزام والطريق"، وتحديد مفهوم عمل يتسم بأهمية السلام والإبداع والريادة والحوكمة والتمازج، بحيث نكون بانين للسلام في منطقة الشرق الأوسط، ودافعين لتنميتها، ومساهمين في تطوير صناعتها، وداعمين لتثبيت إستقرارها، وشركاء في تعزيز تفاهم شعوبها**".

في تموزعام 2020، إعتمدت الدورة التاسعة للإجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي "البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون بين عامي (2020 - 2022) ، ورسمت خارطة طريق لتعميق التعاون الصيني العربي في المرحلة المقبلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

في كانون الأول عام 2022 ، أثناء زيارة تاريخية للرئيس الصيني في توقيتها وظروفها ونتائجها، عقدت قمم ثلاث مع المملكة العربية السعودية وبعدها مع دول الخليج ومن ثم مع باقي الدول العربية، وقعت خلالها إتفاقيات عدة تناولت : الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا، الطاقات البديلة، تنمية العلاقات التجارية وغير ذلك من مجالات التعاون الإقتصادي والتنموي.

في آذار 2023 ، جاء الخرق الكبير للسياسة الصينية الهادئة والثابتة على مختلف الصعد للوضع المتوتر والسائد منذ سنوات في منطقة الخليج، بالإعلان عن الإتفاق السعودي- الإيراني برعاية ووساطة صينية لإعادة إحياء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . نجاح سياسي / دبلوماسي للصين بعد نجاح إقتصادي

/ تبادلي/ علمي خلال فترة قياسية لا تتعدى الثلاثة أشهر (كانون الأول 2022-آذار 2023)، الأمر الذي يعقّد الوضع الدولي ككل لجهة ماهية الموقف الأميركي أمام ما يجري ومجالات ردّات الفعل المتوقعة.

1- الأسباب من وجهة نظر الصين:

أ- الأسباب الجيو- سياسية

- الموقع الجيو- إستراتيجي للدول العربية في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعتبر الصين أن حضورها القوي والفعّال في هذه المنطقة سيكون له تداعيات إقتصادية وعسكرية على المستوى العالمي.
- منطقة الشرق الأوسط هي الممرالطبيعي للصادرات والواردات الصينية، حيث أن المنطقة تضم العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية على المستوى الدولي كباب المندب وقناة السويس وقناة بن غوريون التي يعمل حالياً على تنفيذها ومضيق هرمز دون أن ننسى مضيق جبل طارق في المغرب العربي ، هذه الممرات البحرية الإستراتيجية على المستوى الدولي هي بوابات لا يمكن لأي دولة في العالم الاستغناء عنها، خاصة العملاق الإقتصادي الصيني القادم من الشرق.
- رغبة الصين في إقامة تحالفات جديدة على مستوى قارتي آسيا وأوروبا وأفريقيا من أجل إعادة التوازن الدولي وإعادة توزيع الثروات العالمية وتأمين المسارات التجارية المستقبلية لتنفيذ مشروع "الحزام والطريق".
- إلتزام الصين والدول العربية وبعض الدول الأخرى بحماية وإلتزام نظام تعددية الأقطاب في العالم ومعارضة سيطرة قطب واحد على النظام العالمي.
- ضمان حياد الدول العربية والحصول على تطمينات من حكوماتها، على أن لا تكون دولها ملاذاً لمعارضي إقليم سينغيانغ-أغور الذين يخوضون صراعاً مع الحكومة الصينية للحصول على مطالبهم بتوسيع صلاحيات الإقليم.

ب- الأسباب الإقتصادية

- زيادة إستثماراتها في البنى التحتية الإقتصادية للدول العربية (السعودية -الإمارات-مصر- البحرين...) بهدف تعظيم عائداتها المالية وتوقيع إتفاقيات تجارية حرة معها . كما أن الصين مستعدة لتطويرالبنى التحتية الإقتصادية والصناعية للدول العربية لزيادة صادراتها من المعدات والآلات التي تستخدم في تجهيز المصانع (وهناك الكثير من التجارب المهمة في هذا المجال في الجزائر وفي العراق وفي بعض الدول العربية الأخرى).
- عقد شراكات تجارية إستراتيجية مع الدول العربية في مجالات كالصناعة التكنولوجية (تطبيقات الذكاء الإصطناعي والنانوتكنولوجي والميكاترونكس .....) ، وبناء شبكات الجيل الخامس وشبكات الإتصالات الحديثة والصناعة الفضائية والتعاون في بناء الأقمار الصناعية وفي إرسال رواد الفضاء إلى الفضاء.

- نظراً لأن الأراضي الصالحة للزراعة في الصين محدودة مقارنة بمساحة الصين وبعدد سكانها، عقد شراكات مع بعض الدول العربية (السودان والعراق والجزائر والمغرب وحتى مصر وغيرها..) على مستوى التعاون الزراعي، حيث أن تلك الدول تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي التي يمكن إستغلالها لبناء مشاريع زراعية. تلك المساحات تشكّل فرصة للصين لتطوير بنية تحتية زراعية مهمة جداً تلبي حاجاتها وحاجات الدول العربية من المنتجات الزراعية.

- حاجة القطاع الصناعي والزراعي الصيني إلى الأسواق الإستهلاكية الكبيرة التي تملكها الدول العربية، وخاصة الخليجية منها (السعودية - الإمارات ...) وبقية الدول العربية (مصر - العراق - سوريا - لبنان..) بهدف تصريف منتجاتها الصناعية والزراعية ، خاصة بعد زيادة العقوبات الأميركية والأوروبية على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة وأوروبا، **حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والإتحاد الأوروبي 586 مليار دولار عام 2020 .**

- أهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية لناحية تركّز أعلى معدل قوة شرائية على مستوى العالم فيها، بسبب تمركز نسبة عالية من ثروات العالم في هذه المنطقة (النفط - الغاز - المعادن ....).

- رغبة الصين في السيطرة الإقتصادية على منطقة الشرق الأوسط ، بعد خفض حجم الوجود العسكري فيها كمدى حيوي متعدد المصالح لتأمين مستقبل آمن وثابت.

- الطموح الصيني بالحلول مكان الإتحاد الأوروبي في التصدير إلى دول الخليج والدول العربية، لاسيما بعد أزمة أوكرانيا وروسيا والأزمات الإقتصادية التي تجتاح أوروبا (التضخم - الطاقة - الغذاء وغيرها..).

- الحاجة إلى عقد الشراكات والإتفاقيات مع الدول العربية نظراً للدورالإستراتيجي لتلك الدول في تنفيذ رؤيتها المستقبلية حول مشروح طريق الحرير "الحزام والطريق".

- الصين شريك إستراتيجي للسعودية، حيث تستورد الصين منها حوالي 25% من إنتاجها من النفط الخام . **وهناك رغبة صينية في زيادة حجم الواردات من النفط الخام من دول الخليج العربي لتتخطى نسبة 50% لتتمكّن لاحقاً من إقناع دول الخليج بأهمية إستبدال البترو- دولار بالبترو- يوان في التبادلات النفطية (وهذا الأمر يتطلّب موافقة جميع دول الخليج العربي) والتعامل بالعملات المحلية بدلاً من الدولار الأميركي في التبادلات التجارية في بقية السلع والخدمات، مع العلم أن الريال السعودي وغيره من العملات العربية مربوط بالدولار الاميركي .**

- ضم عدد من الدول العربية إلى **مجموعة البريكس** ولاسيما السعودية ومصر والإمارات.

- على المستوى التربوي يوجد هناك أكثر من 50 جامعة ومعهد في جميع أرجاء الصين تدرس اللغة العربية، الأمرالذي يساهم في تعميق العلاقات الثنائية وفي شتى المجالات (التربوية - الثقافية - الإقتصادية- الإجتماعية - العسكرية ...) بين الصينيين والعرب ويتم التحضير لتعاون أكبر لجهة تعليم اللغة الصينية في الدول العربية كلغة ثانياً أو ثالثة وزيادة في تعليم اللغة العربية في الصين.

2- الأسباب من وجهة النظر العربية:

- توتّر وتعقّد العلاقات الدولية على مستوى العالم وإنتشارالأزمات الأمنية والإقتصادية والصحية، شجع الدول العربية على عقد شراكات وإتفاقيات تجارية جديدة لتوسيع أسواق صادراتها وواردتها وتأمين مصالحها الإستراتيجية .
- التفكّك التدريجي لإرتباط الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط ومحاولة إعادة صياغة دورها فيه، وتركيز إهتمامها على منطقة المحيطين الهندي والهادئ ، وشعور الحلفاء التقليديين الخليجيين (ولاسيما السعوديين) بتراجع الإدارة الأميركية عن عدد من الالتزامات وخاصة بعد التوترات الاخيرة في العلاقات الثنائية بين البلدين ، الأمر الذي أثّرعلى الضمانات الأمنية المقدمة لبعض دول الخليج.

- رغبة السعودية وغيرها من الدول العربية بالتوجه شرقا للبحث عن نظام عالمي جديد يرتكز على تعددية الأقطاب لتحقيق مصالحها الإستراتيجية.

- تعتبرالسعودية الصين شريكا مهماً وفاعلاً في تنفيذ رؤيتها الإستراتيجية " 2030 "، حيث تطمح إلى عقد الإتفاقيات مع الشركات الصينية بهدف تنفيذ مشاريع عملاقة تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل السعودي بعيداً عن الوقود الأحفوري والإستفادة من قدرات الصينيين وسرعة تنفيذهم للمشاريع بأكلاف أقل.

- إمكانية إستفادة الدول العربية من الأسواق الصينية الواسعة لزيادة صادراتها من النفط والغاز والمنتجات الإستهلاكية على أنواعها.

- الرغبة بتنويع سلة عملاتها الإحتياطية ،إضافة إلى اليورو والدولار والين.

- الحاجة لشراء الأسلحة المتطورة من الصين (المسيرات - الصواريخ الباليسية والمضادة للدروع ..) دون شروط مسبقة والتي لم تستطع إستيرادها من الولايات المتحدة لأسباب إستراتيجية تخص الأخيرة .

- الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على أعضاء منظمة أوبك ولاسيما السعودية للتأثيرعلى **قرارات إنتاج النفط وأسعاره،** لاسيما بعد إشتداد الأزمة الروسية - الأوكرانية وتداعياتها على أسعار النفط والغاز التي بدأت تشتد خلال فصل الشتاء لعام 2022- 2023.

- السعودية تهدف من خلال تعزيز العلاقات مع الجانب الصيني إلى المناورة مع الجانب الأميركي لتحقيق أعلى مكاسب ممكنة في علاقاتها الثنائية الإقتصادية والعسكرية وغيرها...

- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للدول العربية ، الأمر الذي يحقق إستقراراً سياسياً وأمنياً ويعالج أزمات الفقر والبطالة في العديد من الدول العربية.

- توسيع آفاق التعاون العربي - الصيني في مجالات الدفاع والأمن في منطقة الخليج، بما يحقق التوازن مع الوجود الأمريكي والأوروبي، ويحقق الأمن لدول الخليج وإبعاد إمكانيات التوترات المباشرة ، ويحافظ على مصادر الطاقة تأميناً لحاجات التطور الصناعي والتكنولوجي في الصين وبقية دول العالم.

- الإستفادة من تجربة الصين في تنفيذ مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية والصحية، والعمل على زيادة نسبة نمو الإقتصادات العربية وحجم المداخيل القومية.

- الإستفادة من تطورالقوة الإقتصادية الصينية ونفوذها السياسي في العالم من أجل التخفيف من وطآة السياسات الأمريكية ومفاعيلها تجاه الدول العربية.

- نقل التكنولوجيا الصينية العالية إلى الدول العربية للإستفادة منها في مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية والصحية والبيئية المستدامة.

ثالثاً: الصراع الصيني- الأميركي

من المعروف أن ركائز السيطرة الأميركية وقدرتها عالمياً تقوم اساساً على : الدولار (والبترو دولار) ، القدرة الإنتاجية والإقتصادية، المؤسسات المالية ذات البعد الدولي ، الإنتشار العسكري عبر القواعد الثابتة والمتحركة من خلال الأساطيل البحرية، التكنولوجيا المتقدمة ، البحث العلمي المدعوم، القدرة العالية للأجهزة الإستخباراتية. وكلها مجالات بدأت الصين منذ سنوات على التقدم الحثيث والثابت والسريع فيها، الأمر الذي يشكل خطراً على مستقبل تأثير الولايات المتحدة في العالم إن لم نقل على أساسيات وجودها.

الأخطر، ما يشكّله تسارع التحرك الصيني والخرق الذي أنجزه خلال ثلاثة أشهر على الصعيد الإقتصادي / العلمي/ التبادلي/ التجاري في كانون الأول 2022 وعلى الصعيد السياسي الأمني في آذار 2023. وإذا لم يحدث ما يعيق هذين الإتفاقين سنشهد على طفرة إقتصادية كبيرة في منطقة الخليج تحديداً وبينها وبين العالم ، مدعّمة برعاية سياسية أمنية صينية تضمن مصالح إيران والسعودية ودول الخليج وتجعل الحماية الأميركية العسكرية والأمنية هشّة إن لم تصبح دون جدوى. المستقبل لناظره قريب.

1- العلاقات الثنائية

أقامت واشنطن وبكين علاقات دبلوماسية رسمياً منذ عام 1979، حيث قطعت واشنطن إعترافها الدبلوماسي بتايوان ووافقت على أن الجزيرة جزء من الصين.

العلاقات الأميركية - الصينية هي اليوم في أدنى مستوى لها منذ سنوات، وقبل أيام قليلة من القمم العربية الصينية التي عقدت في السعودية خلال شهر كانون الأول عام 2022 ، أرسل الرئيس الصيني شي جنبينغ مجموعة من كبار مستشاري السياسات والمديرين التنفيذيين للأعمال إلى نيويورك للقاء نظرائهم الأميركيين وكان ميسّر الاجتماع هو السيد موريس غرينبرغ المدير التنفيذي لشركة التأمين الدولية الأميركية (AIG)، الذي يعتبره المسؤولون في بكين صديقاً قديماً موثوقاً به من تعاملاته التجارية الناجحة في الصين على مر السنين. وناقش الوفدان الأميركي والصيني الطرق التي يمكن بها للبلدين التعامل السلمي مع قضية تايوان، فضلاً عن التعاون المحتمل بشأن كوريا الشمالية واجتياح روسيا لأوكرانيا. وعرض الوفد الصيني استضافة اجتماعات متابعة في الصين خلال العام 2023.

من المؤكد أن عقد القمم السعودية - الصينية والخليجية - الصينية والعربية - الصينية خطوات نحو المستقبل لن تستطيع الولايات المتحدة الإعتراض عليها، وهي التي تتطلع إلى تحسين علاقتها مع الصين كما الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية. إلاّ انه من المتوقع أن تكون ردود الفعل الأميركية عديدة ومعقدة ومتشابكة إن سياسياً أو إقتصادياً أو أمنياً بما يمكن أن يؤمن مصالحها والدفاع عن مكتسباتها.

الرئيس الأميركي بايدن أعلن في تموز 2022 "أن الولايات المتحدة الأميركية لن تترك فراغاً في منطقة الشرق الأوسط تملأه الصين أو روسيا أو إيران"، وفي الوقت نفسه لا يمكن للقوتين الاقتصاديتين (الولايات المتحدة والصين) أن تدمرا الإقتصاد العالمي في هذه الأوقات الصعبة من خلال نزاعهما حول ريادة العالم.

التنافس الكبير بدأ يشتد ويزداد حدة بين الصين والولايات المتحدة على ريادة العالم، وفي أكثر من موقع كاد الطرفان الصيني والأميركي يتواجهان في حرب مدمرة ولكن المصالح المشتركة المتشابكة بين البلدين حالت دون ذلك لتاريخه ، في حين تركّز الصين على تحقيق السيطرة إقتصادياً على أقصى ما يمكن من مناطق ودول العالم.

2- الصراع على منطقة بحر الصين الجنوبي

منذ حوالي 50 عاماً تحوّلت منطقة بحر الصين الجنوبي إلى منطقة صراع نفوذ بين الصين والولايات المتحدة وبعض الدول الأسيوية، وتكمن أهمية هذه المنطقة في :

- الموقع - الجيوسياسي :
منطقة بحر الصين الجنوبي تعتبر من بين أهم المناطق الإستراتيجية في العالم بسبب موقعها الجغرافي المشرف على سواحل دول (ماليزيا- بروناي -الفيلبين- كمبوديا- سنغافورة- فيتنام -الهند واستراليا ونيوزلندا واليابان وكوريا المحاذية والقريبة..) وأرخبيل جزر باراسيل وسبراتلي.

- الثروات البحرية :
يوجد في بحر الصين الجنوبي ثروة بحرية هائلة من الأسماك واللولؤ والمرجان .
- الممرات المائية :

- تعتبر منطقة بحر الصين الجنوبي من أهم الممرات المائية للدول المشرفة عليه لتصدير منتجاتها الزراعية والصناعية وإستيراد حاجاتها من العالم.

منذ العام 1974 حصلت العديد من المناوشات بين الصين والولايات المتحدة ولكن الصين لم تقم بأي تحرك عسكري بمواجهة الولايات المتحدة .

وتدعي الصين ملكية أرخبيل جزر بارسيتل وسبراتلي الموجود في منطقة بحر الصين الجنوبي وحصلت مواجهات عديدة بينها وبين الفيلبين وماليزيا خلال عام 1974 ، عندما سيطرت الصين على الأرخبيل . عام 2012 حصلت مواجهات عسكرية بين الصين والفيلبين وبين الصين وفيتنام . عام 2010 عملت الولايات المتحدة خلال فترة الرئيس أوباما على الرد عسكرياً من خلال زيادة حجم تواجد القوات الأميركية في منطقة بحر الصين الجنوبي، حيث عملت على إنشاء موانىء عسكرية نووية شمال أستراليا بهدف إغلاق المنافذ البحرية أمام الصين . كما ضاعفت واشنطن حجم قوتها العسكرية البحرية في شرق آسيا خلال عام 2012 بزيادة نسبة 60 % عن الأعوام السابقة .

عام 2019 ، هددت الصين بإغراق حاملات الطائرات الأميركية الموجودة في منطقة بحر الصين الجنوبي . عام 2021 ، أعلنت الصين عن إجراء سلسلة مناورات عسكرية بحرية ضخمة ردأ على إستفزازات الولايات المتحدة وحليفتها تايوان **ما ينذر بأن المعركة حول السيطرة على منطقة بحر الصين الجنوبي لم تنته بعد وقد تكون بداية للحرب الكبرى القادمة** إذا لم تتمكن الدبلوماسية والرغبة المتبادلة بالوصول إلى حلول تناسب الطرفين.

الصين تعتبرأن منطقة بحر الصين الجنوبي مسألة أمن قومي صيني ، لذلك وضعت إستراتيجيتها للرد على الولايات المتحدة الأميركية والتي ترتكزعلى عدة ركائز أهمها :

- إيجاد بديل عن المنافذ البحرية الممكن أن يتم إغلاقها خلال أي مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأميركية .

- تنفيذ إستراتيجية الصين التوسعية في الإقتصاد العالمي لتأمين مصالحها الآنية والمستقبلية من خلال إطلاق مشاريع إقتصادية عملاقة لا تستطيع أي دول أخرى في هذا العالم غير الصين أن تنفّذها كمشروع "الحزام والطريق" التي تشكل أيضاً منفذاً موازياً لطرقها البحرية عبر بحر الصين الجنوبي.

- تنفيذ إستراتيجية اللولؤ التي تهدف الصين من خلالها إلى الإستحواذ على عدة موانىء في المحيط الهندي لحماية خطوط التجارة الصينية - العالمية . عام 2017 ، قامت الصين بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي، وعام 2018 ،أنشأت قاعدة جيواني في باكستان، وعام 2019 إشترت مرفأ هامبانتوتا في سيريلنكا.

- إنشاء خطوط لنقل الغاز والنفط من تركمانستان عام 2009 ، وبناء خط لنقل الغاز من ميانمار فى ذات العام ، كما أنجزت الصين مشروع نقل الغاز الروسي عام 2019.

3- أزمة تايوان

مقدمة حول تايوان

كانت تايوان في خمسينيات القرن الماضي دولة فقيرة تعتمد على المساعدات والإعانات من الدول الأجنبية. قررت تايوان تأسيس مؤسسة بحثية علمية وعينت فيها أهم علمائها وارسلت البعثات العلمية إلى الخارج للتدريب والتعليم في علوم تقنيات أشباه الموصلات وصرفت أموالاً طائلة لجذب المهندسين التايوانيين من الخارج للعودة إلى تايوان والعمل فيها لتأسيس شركة (TSMC) لتصنيع أشباه الموصلات في ثمانينيات القرن الماضي.

بدأت الشركات الكبرى في العالم بالإعتماد على هذه الشركة في تصنيع أشباه الموصلات من الأجيال القديمة نظرا لإنخفاض أكلاف الإنتاج فيها، الأمر الذي مكّنها من مراكمة خبرات عالية لتبدأ تايوان في تصنيع الأجيال الجديدة من اشباه الموصلات لحسابها .

خلال عشرين عاما إستطاعت تايوان السيطرة على حوالي 63% من أجمالي حجم السوق العالمية لتوريد أشباه الموصلات ، و95 % من صناعة النسخ الإلكترونية (Electronic Boards) المتطورة والمعقدة في العالم. لم تستطع اي شركة في العالم منافسة شركة (TSMC) ومنعها من السيطرة على قطاع التكنولوجيا في العالم.

الصراع على تايوان

- جزيرة تايوان تبعد حوالي 170 كلم عن الصين وعدد سكانها وصل إلى حوالي 23.5 مليون نسمة عام 2021.
- الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي 828.6 مليار دولار أميركي عام 2022 .
- الحكم منفصل في الدولتين (الصين وتايوان) رغم مطالبة الصين الدائمة بضم الجزيرة ولو بالقوة ، مع العلم أن تايوان قامت بعدة إستطلاعات للرأي أظهرت النتائج عدم رغبة المواطنين بالإنضمام إلى الصين.
- جزيرة تايوان تكتسب أهمية كبرى وخاصة للولايات المتحدة لإعتبارها قاعدة أساسية لإحتواء التمدد الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي الذي تتنازع عليه عدة دول لأهميته الإستراتيجية التي تحدثنا عنها سابقاً (في فقرة الصراع على منطقة بحر الصين الجنوبي).
- الولايات المتحدة وعلى لسان الرئيس بايدن تعهدت بالقيام بتدخل عسكري للدفاع عن تايوان لمنع الصين من ضمّها بالقوة .
- تكتسب تايوان كذلك أهمية إستراتيجية عالمية نظراً لتخصصها في صناعة أشباه الموّصلات (الرقائق الإلكترونية) وهي أهم موّرد لجميع دول العالم في مجال التكنولوجيا المتقدمة . عام 2020 إستحوذ مصنعان في تايوان على حوالي 63 % من أجمالي حجم السوق العالمية لتوريد أشباه الموصلات .

- تضم تايوان أشهر شركة عالمية في صناعة الموصلات (TSMC) حيث تستحوذ لوحدها على حوالي 54 % من إجمالي حجم السوق العالمية لتوريد أشباه الموصلات (الرقائق الإلكترونية) .
- من بين أكبر ثماني شركات عالمية لصناعة أشباه الموصلات من حيث الإيرادات في العالم ، توجد هناك أربع شركات في تايوان إضافة إلى TSMC وشركتين صينيتين وواحدة في كوريا الجنوبية (samsong) وشركة أخرى أميركية (Intel).
- مميزات الشركات التايوانية أنها تنتج الرقائق التي تدخل في صناعة جميع الإلكترونيات عالية التقنية (هواتف خليوية - طائرات حربية - كومبيوترات...) .

4- الصراع على صناعة الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات)

تتسابق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين لإحراز تفوّق عالمي في تكنولوجيا صناعة الرقائق الإلكترونية (أشباه الموّصلات). في آب 2022 وقع الرئيس الأمريكي جو بايدن على قانون لدعم إنتاج وأبحاث أشباه الموصلات، بما يعزّز من تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية أمام المنتجات الصينية في هذه الصناعات.

تسعى الولايات المتحدة الأميركية لتكوين تحالف الرقائق للدول الأربع (Chip 4) لتعزيز الشراكات والتعاون في ما بينها وبين كل من تايوان واليابان وكوريا الجنوبية في مجال صناعة الرقائق الإلكترونية. على الجانب الآخر تدرك الصين أهمية تايوان وتفوقها في هذه الصناعات، لذا إستبعدت الرقائق الإلكترونية من لوائح السلع التي منعت تصديرها أو إستيرادها من تايوان بعد توتر العلاقات الثنائية بينهما مؤخراً.

بدأت شركة هواوي الصينية العملاقة تعاني مؤخراً من عملية حصار تكنولوجي كانت قد بدأته الولايات المتحدة منذعام 2018 ولتاريخه، الأمر الذي جعلها غير موجودة ضمن لائحة أكبر خمس شركات في العالم بعد تراجع إيراداتها خلال عام 2022 .

كانت شركة هواوي منذ ثلاث سنوات متصدرة سوق الهواتف في العالم وفي تشرين الثاني 2020 عمدت إلى إعتماد إستراتيجية جديدة ترتكزعلى بيع أو تأجيرعلاماتها التجارية المسجلة إلى شركات أخرى كشركة أونر (Honor) للهروب من العقوبات، ولكن بعد ذلك بدأت الولايات المتحدة بالتضييق على شركة أونر من خلال ملاحقتها قانونياً.

من أهم الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية لمحاصرة الشركات التكنولوجية الصينية ومنعها من الحصول على الرقائق الإلكترونية :

- وضع شركة هواوي على اللائحة السوداء، الأمر الذي ادّى إلى منعها من إستيراد الرقائق الإلكترونية من الشركات الأميركية أو التايوانية . في كانون الاول عام 2018 تم توقيف إبنة رئيس شركة هواوي في كندا للتحقيق معها بهدف الحصول على معلومات تكنولوجية سرية تتعلق بشركة هواوي .
- عام 2019 إستوردت الصين بقيمة 23.43 مليار دولار من الرقائق الإلكترونية من كوريا الجنوبية ومن عدة شركات أميركية اخرى أي بزيادة 73% عن مستورداتها عام 2018 من الرقائق الإلكترونية مستبقة وضع أي نوع من العقوبات عليها.

- في أيار 2020 أصدرت وزارة التجارة الاميركية قراراً يمنع أي شركة في العالم تستخدم التكنولوجيا الأميركية أن تبيع رقائق إلكترونية أو أن تتعامل مع الشركات الصينية، إلأ بإذن خاص من الولايات المتحدة الأميركية.
- عملت الولايات المتحدة الأميركية على إستبعاد الصين من الدول المصنعة ضمن سلسلة التوريد العالمية لصناعة الرقائق الإلكترونية .
- في 12 تشرين الأول 2022 ، نشرت الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجيتها للأمن القومي ((National Security Strategy). في هذه الإستراتيجية تم وصف جمهورية الصين الشعبية "بأنها تحدي إستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية ولديها القدرة المتزايدة على إعادة تشكيل النظام العالمي بشكل يجعله يميل إلى جانبها".
- في 7 تشرين الثاني 2022 وضع مكتب الصناعة والأمن الأميركي (BIS) التابع لوزارة التجارة الأميركية مجموعة من اللوائح تهدف إلى تقويض قدرة الصين على إستيراد وتصنيع الرقائق الإلكترونية المتقدمة. هذه الإجراءات تحرم الصين بشكل دائم من الحصول على الرقائق الإلكترونية، لأن الولايات المتحدة لديها كامل القدرة على التحكم بأسواق أشباه الموصلات العالمية (الرقائق الإلكترونية) لأنها تسيطر على أكثر الأجزاء حساسية في سلاسل التوريد الخاصة بتصنيعها. الجدير بالذكر أنه من الصعب وجود رقائق إلكترونية متطورة لاتستخدم في تصميمها برامج أميركية.
- لاحقاً قامت الصين بتوظيف خبراء أميركيين من أصل صيني في الشركات الصينية لتصنيع اشباه الموصلات. عند ذلك أصدرت الولايات المتحدة الأميركية قانون (Chips) الذي يمنع أصحاب الخبرات الأميركيين (حاملي الجنسية \ الإقامة \ الشركات الأميركية) من العمل بتصنيع الرقائق الإلكترونية في الصين.
- كما حصلت شركة آبل على مساعدات مالية من الحكومة الاميركية لتحويل بعض إنتاجها من الصين إلى دول اخرى بديلة مثل الهند وتايوان، الأمر الذي يدفع شركات غربية اخرى لنقل خطوط إنتاجها من الصين إلى دول أخرى (ماليزيا- فيتنام - كوريا الجنوبية - سنغافورة ...) ولكن العملية تحتاج وقتاً طويلاً.

مهما إشتد الحصار التكنولوجي الأميركي على الصين إلا أنه **من المتوقع خلال السنوات القادمة ان تمتلك الأخيرة الخبرة الكافية لتصنيع كافة حاجاتها من أشباه الموصلات (الرقائق الإلكترونية) وتصدير ما يفيض عن ذلك إلى جميع دول العالم.**

5- مؤشرات إقتصادية:

- على المستوى الإقتصادي، تسارع نمو التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة بعد إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001 ، فأصبحت الولايات المتحدة والصين أهم الشركاء التجاريين في العالم . منذ ذلك التاريخ بدأت الصين بتحقيق فوائض إقتصادية في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة وإستمرت في ذلك لتاريخه.

- تعتبر الصين المصدّر الأول لكافة السلع في العالم بسبب :

➢ الميزة التنافسية التي تتمتع بها خطوط إنتاجها مقارنة مع جميع المصنعين في العالم ، حيث تستطيع الصين الإنتاج الكثيف للسلع بأكلاف منخفضة مقارنة مع بقية المصنعين في دول العالم للعوامل التالية:

- الصين لديها معايير حياتية منخفضة تسمح بدفع أجور متدنية للعمال مقارنة مع أجور العمال في بقية دول العالم، لذلك لا تستطيع الشركات الأميركية المصنّعة منافستها في خفض أكلاف الإنتاج ، الأمرالذي أدّى الى فقدان الصناعة الأميركية عدداً كبيراً من الوظائف.
- حجم الإنتاج الضخم للمصانع الصينية (Economy of Scale) ، الأمر الذي يمكّن أصحاب المصانع من خفض الكلفة المتوسطة الإنتاجية للسلعة (Average Cost Per Unit)

➢ معظم المستهلكين الأميركيين يفضلون إستهلاك السلع الصينية لأنهم لا يريدون دفع المزيد من الأموال لشراء السلع الأميركية أو غيرها من السلع الأوروبية الأعلى سعراً مقارنة مع أسعار السلع الصينية.

كل ما سبق أدى إلى جعل الصين أكبر شريك للتبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأميركية، حيث بلغ حجم الصادرات الصينية من السلع إلى الولايات المتحدة الأميركيةعام 2021 حوالي 577.125 مليار دولار أما حجم واردات الصين من السلع الأميركية عام 2021 بلغ حوالي 180.971 مليار دولار .

6- الإتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف:

في عهد الرئيس الأميركي باراك أوباما تم عقد إتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادىء المعروفة بإسم TPP عام 2016 وضمت هذه الإتفاقية عدة دول . تهدف هذه الإتفاقية إلى تحجيم دور الصين في منطقة جنوب آسيا ومنطقة بحر الصين الجنوبي . والجدير بالذكر أنه عام 2017 ، إنسحب الرئيس الأميركي ترامب من الإتفاقية. بعد ذلك تابعت اليابان وتايوان وعدة دول أخرى توقيع الإتفاقية بإسم الإتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادىء CPTP . وهنا إستغلت الصين الفرصة وبدأت توقيع العديد من الإتفاقيات مع جيرانها وبدأت تنفيذ مشروع " الحزام والطريق ". نجحت الصين في تشرين الثاني 2020 بتوقيع الشراكة الإقتصادية الإقليمية الشاملة RECP (وهي إتفاقية تجارة حرة ضخمة) ، التي دخلت حيز التنفيذ في شهر كانون الثاني 2020 . تضم الإتفاقية 15 دولة عضو في رابطة شرق أسيا (الصين - اليابان- أستراليا- كوريا الجنوبية...) . أهم فوائد الإتفاقية : خفض التعريفات الجمركية على واردات الدول الأعضاء.

بتاريخ 8 آذار 2018 (في مدينة سانتياغو - التشيلي) تم توقيع الإتفاقية الشاملة المتقدمة للشركة عبر المحيط الهادىء CPTPP وتضم هذه الإتفاقية 12 دولة في منطقة المحيطين الهندي والهادىء (أستراليا- بروناي- الهند- أندونيسيا- اليابان- كوريا الجنوبية- ماليزيا- نيوزيلندا- الفيليبين- سنغافورة - تايلند- فيتنام) . هذه الدول مجتمعة تمثل أكثر من 40% من الناتج المحلي العالمي.

الجدير بالذكر أن الصين قدمت طلباً رسميا للإنضمام إلى الإتفاقية الشاملة المتقدمة للشركة عبر المحيط الهادىء CPTPP **(لتاريخه تبذل الصين المزيد من الجهود للانضمام هذه الإتفاقية).**

أهم أهداف من هذه الإتفاقية:

- حل مشكلة تعطّل سلاسل التوريد العالمية.
- تأمين الطاقة النظيفة
- حماية حقوق العمال
- تعزيز التجارة الرقمية.
- مكافحة الفساد.

وهناك أهداف غير معلنة للإتفاقية،أهمها :

- إعادة سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على منطقة جنوب شرق آسيا .
- جعل دول المحيطين الهندي والهادىء أكثر جاذبية كمراكز تصنيع للشركات الأميركية
- بناء سلاسل توريد عالمية، تضم الشركات الاميركية (Intel-Apple ....) إضافة إلى تلك الدول المشاركة وإستبعاد الصين عنها.
- هناك العديد من الشركات الصناعية العالمية ومنها الأميركية التي ترغب بتنويع أعمالها بعيداً عن الصين وإفتتاح مقرات لها في دول أخرى (فيتنام- ماليزيا- اندونيسيا ..) ، الأمر الذي يمكّن تلك الدول من الإستفادة من خبرات الشركات الأميركية.

الصراع الصيني - الأميركي ليس مقتصرا على جانب الإتفاقيات الإقتصادية فقط ، بل تعدى ذلك إلى مجالات عديدة ومنها المنافسة على الثروة البحرية. حيث أطلقت الولايات المتحدة واليابان والهند مبادرة تعتمد على الأقمار الصناعية لمساعدة الدول في المحيطين الهندي والهادىء على تتبع حركات مراكب الصيد البحرية الصينية غير القانونية . وهذه المبادرة تعتبر أحدث جهود الولايات المتحدة في المنطقة لمراقبة أعمال الصيد البحري والحد من النفوذ الصيني في منطقة بحر الصين الجنوبي. والصين هي دولة منخرطة في أعمال الصيد البحري في منطقة بحر الصين الجنوبي وهذه المبادرة تشدد خناق الحصار البحري ضد الصين وتحد من تحركات الأسطول الصيني البحري ويجعل خفر السواحل الأميركية يتدخل لرصد اي تحرك صيني تجاه تايوان في مطقة بحر الصين الجنوبي.

7- الصين تواجه وباء كورونا

كان الوباء مجالاً واسعاً لتحميل الصين مسؤولية دولية في إنطلاقه وإنتشاره وشكل ذلك إنكفاءً مؤقتاً للتواصل الصيني مع العالم على مختلف الأصعدة . وقد إعتمدت الصين **سياسة Zero- covid** من خلال إعتماد إجراءات قاسية وصارمة للحد من إنتشار الوباء (إجراء فحوصات PCR يومياً - إقفال شامل للمصانع والمناطق والشوارع المصابة ....) . بينما الولايات المتحدة الأميركية إعتمدت **سياسة تسطيح إنتشار الوباء وتخفيفه** تدريجياً (إعتماد سياسات وإجراءات إقفال غير صارمة).

مع العلم أن الصين إعتمدت إجراءات ووضعت قيوداً قاسية أدت إلى شلل الحركة الإقتصادية بين عامي 2020 و 2023 . في تشرين الثاني 2022 ، قام قسم كبير من المواطنين بالتظاهر لتخفيف تلك الإجراءات، نظرا لأنها أدت إلى إقفال العديد من الشوارع و العديد من المصانع . في 7 كانون الاول 2022 ، خففت الصين من حدة القيود المفروضة على المواطنين للحد من إنتشار وباء كورونا وسمحت للمواطنين بالتنقل بين المناطق الصينية وسمحت بتشغيل جميع المصانع . لاتزال الصين تواجه وباء كورونا، حيث تم الكشف عن معلومات إحصائية (لجنة الصحة الوطنية في الصين) في بداية عام 2023 حول عدد المصابين الذي بلغ حوالي 250 مليون صيني .

8- الصين ومحاولة الإنفصال عن النظام النقدي العالمي

وضعت الولايات المتحدة الأميركية عقوبات إقتصادية على روسيا وحرمتها من الوصول إلى أصولها المالية وجمّدت لها مليارات الدولارات المودعة في العديد من مصارف دول العالم. حيث يقدر وجود إحتياطيات بقيمة 630 مليار دولار أميركي تم حظر وصول روسيا إليها من خلال العقوبات الأميركية . بدأت الصين تعد العدة للإستفادة من العقوبات التي وضعتها الولايات المتحدة على روسيا لتسريع عملية الإنفصال الإقتصادي والنقدي عن الولايات المتحدة الأميركية . حيث بدأت الصين العمل من خلال شركاتها العملاقة الترويج للإستثمارات في الصين كملاذ آمن بديلاً عن روسيا.

إستراتيجية الإنفصال الصيني عن النظام النقدي العالمي تقوم على ركيزتين أساسيتين:

- العمل على تأمين الإكتفاء الذاتي للصين ولمن يدور في فلك نظامها الإقتصادي والمالي.
- عدم الإعتماد على الدولار الأميركي كعملة معتمدة في التبادلات التجارية وعملة إحتياط عالمية.

بدأت الصين العمل على إطلاق البنك الشعبي الصيني الذي يعتمد على نظام سيبس (نظام صيني خاص للدفع الإلكتروني) للتحويلات المالية. وبدأت بإستخدام نظام عملة رقمية عابرة للحدود مرتكزة على اليوان الصيني . والجدير بالذكر إن إنهيار الإقتصاد الروسي سيجبر الإقتصادات المرتبطة به (مجموعة دول البريكس - إيران - فنزويلا- بعض الدول العربية...) على التحول نحو الإرتباط بالإقتصاد الصيني ، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف لتحقيق الإنفصال المالي للصين والدول التي تدور في فلك إقتصادها عن النظام النقدي العالمي الحالي وإعتماد عملة إحتياط عالمية جديدة (عملة رقمية عالمية أو اليوان الصيني أو سلة عملات أو عملة آسيوية أخرى ..) بديلاً عن الدولار الأميركي.

9- صفقة البترو- دولار

أ- نظام بريتون وودز :

بعد أن ألحقت الحرب العالمية الثانية الخراب والدمار بأوروبا وبالنظام الإقتصادي الدولي وتركت العالم في حالة من الفوضى الإقتصادية والسياسية على حد سواء، كان لا بد من وضع منظومة إقتصادية

دولية قادرة على تسيير النظام الاقتصادي الدولي بهدف تسهيل حرية التبادل التجاري بين الدول باعتبارها قاطرة للتنمية الإقتصادية وأداة لتحقيق السلام بين الدول والشعوب.

قبيل إنتهاء الحرب العالمية الثانية، إجتمع الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة إضافة الى43 دولة عام 1944 في بلدة بريتون وودز بولاية نيو هامبشير في شمال شرقي الولايات المتحدة بهدف صياغة النظام المالي والإقتصادي العالمي الجديد وخلق نظام نقدي لتحقيق النمو الإقتصادي، زيادة تدفق رأس المال وتسهيل العمليات التجارية بين الدول، إضافة الى صياغة منظومة مالية تضمن تثبيت أسعار صرف العملات الدولية Fixed Exchange Rate منعًا للتذبذبات المالية التي أدّت وتؤدي الى حصول أزمات إقتصادية عالمية، وتم الإتفاق عل إنشاء مؤسستين دوليتين:

الأولى : البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية، حيث يتولى تقديم التمويل اللازم لتنمية دول أوروبا الخارجة من الحرب بأسعار فائدة متدّنية.

والثانية : صندوق النقد الدولي، تكمن مهمته في إدارة النظام النقدي الدولي .

قبل الحرب كانت أسعار العملات تحدد على خلفية حجم ملكية الدولة لإحتياطات من الذهب ومن الجنيه الإسترليني (الذي كان يعد العملة السائدة دوليًا قبل إندلاع الحرب وتدهور قيمته) . ولكن بعد الحرب جرى تثبيت أسعار صرف العملات على أساس أن يتولى الدولار مهمة الذهب والإسترليني معًا، وتقوم الولايات المتحدة بتوفير السيولة من الدولار على المستوى الدولي بديلاً عن الذهب، من خلال إستعدادها لتحويل الدولار إلى ذهب في أي وقت، وفقا للمعادلة التالية : خمسة وثلاثين دولارًا = أوقية واحدة من الذهب. وتم صياغة النظام المالي العالمي الجديد على أساس تثبيت أسعار الصرف مع السماح بتذبذبها في حدود 1+ أو 1 - في المائة فقط.

لكن الاقتصاد الأميركي لم يصمد طويلاً أمام الضغوط الدولية الناتجة عن تمويل عجز الدول على حسابه. الأمر الذي أدّى الى نفاذ رصيد الإقتصاد الاميركي من الذهب، بسبب زيادة حجم العرض من الدولارات أمام حجم الإحتياطي من الذهب. وكانت النتيجة أن بدأ الدولار الأميركي يفقد قيمته الحقيقية وبدأ النظام النقدي العالمي يهتز ومعه النظام الإقتصادي الجديد. عندها إضطرت الدول الكبرى للعمل على إنقاذ الدولار ومعه النظام النقدي، حيث جرى الإتفاق على تدخّل البنوك المركزية في مختلف دول العالم لتخفيف حدة الضغط على الذهب. على إن تقوم المصارف بعرض نسب من إحتياطيات الذهب لديها كلما زاد حجم الطلب بهدف تخفيف الضغط عن الدولار. إلا أن الأزمات الدولية المتلاحقة أدّت الى إلغاء فكرة تثبيت أسعار الصرف العالمية لتدخل النظام الدولي الى النظام الجديد الذي يعمل ضمنه اليوم.

في عام 1960، وقف الاقتصادي الأمريكي من أصل بلجيكي "روبرت تريفين" أمام الكونجرس ليدلي بشهادته، ولم يتردد للحظة في توجيه النقد اللاذع لنظام "برايتون وودز"، الذي قال إنه حُكم عليه بالفشل لأنه لن يحقق التوازن المطلوب لضمان الإستقرار النقدي للاقتصادين المحلي ألاميركي والعالمي. رأى "تريفين" أن توقف الولايات المتحدة عن تسجيل عجز بميزان المدفوعات، يعني خسارة المجتمع الدولي أكبر مصدر لتدفق الاحتياطيات النقدية من الدولار الأميركي ، ومع نقص السيولة سيدفع بالاقتصاد العالمي إلى دوامة إنكماشية وسلسلة من الاضطرابات وعدم الاستقرار. في المقابل، فإن استمرار العجز في الولايات

المتحدة، يضمن تواصل تدفق الدولارات إلى النظام العالمي ودفع النموالإقتصادي ، ومع ذلك ، فإن العجز المفرط في الولايات المتحدة من شأنه أن يؤدي إلى تآكل الثقة في قيمة الدولار.

النتيجة، وقوع الولايات المتحدة بين قوتين متعاكستين، قوة النقود التي تحتاجها للإنفاق الداخلي، الأمر الذي يؤدي إلى عجز في الموازنة، عندها تقوم بالإستدانة لتمويل العجز من جهة. وقوة الإحتياطات النقدية التي يحتاجها المجتمع الدولي لتمويل السيولة العالمية بالدولار الأميركي من جهة أخرى.

لذلك عملت الولايات المتحدة على عقد صفقة البترو- دولار عام 1973 الشهيرة والهادفة لبيع برميل النفط بالدولار الأميريكي والتي شارك فيها وزير الخارجية الأميركي آنذاك وليام سيمون مع الوفد السعودي، حيث إشترط الجانب الأميركي وضع عدة بنود في الإتفاقية وأهمها أن تستثمر عوائد بيع النفط في شراء سندات الديون الأميركية والإستثمار في الولايات المتحدة الأميركية. وجدت السعودية مصلحتها في شراء سندات الديون السيادية الأميركية والإستفادة من الفوائد العالية حينها. الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تعهدت بأن جزءاً من عوائد سندات الديون الأميركية سيذهب إلى تمويل المصارف التنموية كالبنك الدولي لتنفيذ مشاريع تنموية وتمويل قروض ميسرة للدول النامية في أفريقيا وأميركا الجنوبية . بلغت قيمة سندات الديون السيادية التي تمتلكها السعودية 121.1 مليار دولار عام 2022 . وبهذا تحتل السعودية المركز 16 بين مجموع الدول الدائنة للولايات المتحدة.

ب-الدين العام الأميركي

بلغ حجم الناتج المحلي للولايات المتحدة الأميركية 22.9 ترليون دولار أميركي وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 137% .

- بلغ الدين العام الأميركي 31.4 ترليون دولار عام 2022 ويقسم إلى عدة أقسام:

- ديون للوكالات الحكومية الأميركية : بلغت قيمتها 6.82 ترليون دولار إستدانتها الخزانة الاميركية من المؤسسات الضامنة : الضمان الإجتماعي وصناديق التعاقد وغيرها من الصناديق .

- ديون للجهات العامة (البنك الإحتياطي الفدرالي – صناديق الإستثمار- الشعب – المصارف - الشركات الخاصة - المستثمرين أميركيين وأجانب – الحكومات المحلية – الحكومات الأجنبية ...). بلغ مجموع هذه الديون حوالي 24.58 ترليون دولار .

- قيمة الديون التي يملكها الأجانب تبلغ حوالي 7.2 ترليون دولار :
  - اليابان تملك 1.078 ترليون دولار.
  - الصين تملك 910 مليار دولار.
  - بريطانيا 638.5 مليار دولار .
  - بلجيكا 327 مليار دولار.
  - جزر كيمان تملك 297 مليار دولار .

- لوكسمبورغ تملك 296 مليار دولار.
- وغيرها من الدول ....
- السعودية تملك 121 مليارددولار وتحتل المركز السادس عشر بين الدول الدائنة للولايات المتحدة الأميركية.

بناء على ما تقدم فإن السعودية في المدى المنظور لا تزال تحتاج إلى الدولار الأميركي كعملة عالمية لبيع النفط والولايات المتحدة تحتاج السعودية كمنظم وأكبر مورد للنفط في العالم . والجدير بالذكر انه على المدى الطويل كل الإحتمالات واردة، لناحية تغييرعملة الإحتياط العالمية من الدولار إلى اليوان أو أي عملة عالمية أخرى، ما مفاده إمكانية عالية لزلزلة الإقتصاد العالمي على الدولار وملحقاته مثل اليورو والين والجينيه الإسترليني .

10- الصراع على الفضاء

بدأت تجارب إرسال الأقمار الصناعية إلى الفضاء عام 1957 ، عندما قام الإتحاد السوفياتي بإرسال أول قمر صناعي إلى الفضاء ونجح لاحقاً بإرسال أول إنسان وإنسانة إلى الفضاء.

وبدأت الولايات المتحدة الأميركية عام 1967 السباق إلى الفضاء عبر تنظيم رحلة مأهولة لم تنجح وكررت المحاولة مع مركبة أبولو 11 التي نجحت بالهبوط لأول مرة على سطح القمر . بعد ذلك إنهار الإتحاد السوفياتي وتابعت واشنطن رحلاتها المتكررة إلى القمر حتى رحلتها الأخيرة أبولو 17 بسبب الأكلاف المالية الباهظة للرحلات. بعد ذلك برزت فكرة إقامة قاعدة دائمة على سطح القمر بسبب تراجع جميع الدول عن الصعود إليه. ولكن الولايات المتحدة تخطط لتنظيم رحلة إلى القمر عام 2024 بأقل كلفة مالية من الرحلات السابقة.

وها هي الصين تسعى اليوم لإرسال رواد فضاء وإقامة قاعدة عسكرية على سطح القمر بحلول عام 2030. ففي حزيران 2020 أعلن مدير وكالة الناسا الأميركية (بيل نيلسون) "أن الصين تعد برنامج فضاء خطير لأنه يتضمن مشاريع عسكرية للسيطرة على القمر"، حيث هبطت عدة مرات على سطح القمر من خلال روبوتات بحثية.

الجدير بالذكر أنه هناك العديد من الشركات الخاصة (سبايس أكس...) التي بدأت بتنفيذ رحلات زيارات خاصة إلى سطح القمر أو مداره.

11- الصراع على صناعة الأدوية

في نهاية شهر تموز من عام ٢٠١٩ عقدت لجنة المراجعة الإقتصادية والأمنية الأمريكية إجتماعاً مهماً في مقر مجلس الشيوخ الأمريكي لمناقشة قضية إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير على المنتجات الصيدلانية الصينية، وأعلن كريستوفر بريس كبير الموظفين في وكالة الصحة الدفاعية الأمريكية (الوكالة المسؤولة عن توفير الخدمات الطبية لكافة أفرع القوات المسلحة والعسكرية الأمريكية) عن هيمنة الصين على قطاع الأدوية العالمي، حيث تقوم وزارة الدفاع في البنتاغون بشراء الأدوية ومكوناتها الرئيسية من الصين . لذلك هناك تخوف أميركي من أن تتحكم الصين بالولايات المتحدة من خِلال إستغلال قطاع صناعة الأدوية وحرمان أميركا من الحصول على المواد الصيدلانية الأساسية.

الجدير بالذكر أن معظم شركات الأدوية العالمية تعتمد على الصين في تزويدها بإحتياجاتها من المكونات الفعالة لصناعة الأدوية، وقد ظهر تأثير هذا الإعتماد واضحاً حينما تم إغلاق الحدود الصينية خلال أزمة وباء كورونا عندما توقّفت المصانع الصينية ، الأمر الذي خلقَ أزمة شديدة على مستوى شركات الأدوية العالمية وعلى أسعار الدواء في العالم .

إن الصين لا تقوم بتصنيع الأدوية كلها ولا جزءاً كبيراً منها ، إلاّ أن معظم صناعات الأدوية في العالم يدخل في تصنيعها مكونات كيميائية صينية، وهذا ما يسميه العلماء تحديدًا :

" Active Pharmaceutical Ingridients" أي المكونات الصيدلانية الفعالة، والتي يسميها العديد من الناس "المادة الفعالة."

الصين وحدها تُسيطر على ما يقرب من نصف سوق المواد الفعالة العالمي، وهو ما يمنحها سيطرة كبيرة على كل شركات الأدوية العالمية، وهذا وضع جديد لأنه ومن منتصف التسعينيات كان الغرب واليابان ينتجونَ حوالي ٩٠ % بالمئة من المواد الصيدلانية الفعالة، ولم يكن للصين أي وجود يُذكر في هذا القطاع الحساس، ولكن الوضع تغير في السنوات العشرين الأخيرة. بحسب تقديرات الوكالة التنظيمية للأدوية ومنتجات الرعاية الصحية في بريطانيا فإن الصين قد أنتجت ما يقارب من ٤٠ % بالمئة من المواد الفعالة في العالم، ونسبة ال ٦٠ % بالمئة المتبقية ليست ببعيدة عن الصين أيضاً.

وبحسب بيانات المفوضية الأوروبية، فإن الهند تستحوذ على ٢٠ % بالمئة من المعروض العالمي من الأدوية الجنيريك مما يؤهلها لأن تكون أكبر مورِّد لهذا النوع من الأدوية في العالم، ولكنها تعتمد على الصين في إستيراد حوالي ٧٠ % بالمئة من إحتياجياتها من المواد الفعالة والتي بدونها لن تنتج الهند أية أدوية.

قدمت الحكومة الصينية تسهيلات كبيرة للشركات التي تعمل في مجال تصنيع الأدوية التي تنتج من المكونات الفعالة الصينية من خلال إقرار بعض اللوائح والقوانين التي تجذب الشركات الدوائية العالمية، ومن ضمن هذه القرارات قانون إجراءات إدارة تسجيل الأدوية وتم العمل به إعتبارًا من الأول من أيار من العام ٢٠٠٥ ، حيث سَمح هذا القانون للشركات المُنتجة للمواد الفعالة بالحصولِ على موافقاتٍ بصورةٍ أسرع من الجهات المختصة.

تتميز الصين بإنخفاض التكلفة الخاصة بالمواد الدوائية، والسبب هو أنه كلما زاد حجم الإنتاج كلما كان هناك توفير في التكاليف، كذلك من الأسباب في إنخفاض تكاليف المواد الخام البادئة (SKMS) في الصين هو أن المواد الخام التي تدخل في تصنيع المواد الفعالة متوفرة في الصين بكميات كبيرة وبأسعارٍ رخيصة .

إن إنخفاض تكلفة المواد الخام الدوائية في الهند ساعَدَ الشركات الصينية المصنّعةِ للمواد الفعالة على منافسة الأوروبيين والأمريكيين واليابانيين، ومكّنت الصين من إمتلاك حصة مُتنامية في سوق الدواء العالمي مما جعل شركات الأدوية الغربية تعتمد على المنتج الصيني لإنها تتخلص من الإجراءات الوقائية المُشددة التي تُفرض عليها من قبل الحكومات الغربية بسبب التفاعلاتِ الكيميائية الحادثة أثناء تصنيع المواد الفعالة والتي قد ينتج عنها مواد سامة في بعض الأحيان .(الجريدة الأوروبية العربية الدولية 24-2-2023).

رابعاً: مؤشرات إقتصادية

1- حول الإقتصاد الصيني

- بلغت قيمة **الناتج المحلي الصيني حوالي 17.7 ترليون دولار أميركي عام 2021**، وهو يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد **الولايات المتحدة الأميركية (22.9 ترليون دولار أميركي).** وبلغت نسبة نمو الناتج المحلي الصيني 8.1 % عام2021 مقارنة مع السنوات الماضية.
- وصل عدد سكان الصين إلى حوالي 1.4 مليار نسمة عام 2022.
- معدل البطالة بلغ نسبة 4 % عام 2022.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي بلغ قيمة 12,500 دولار عام 2021.
- **مجموع صادرات الصين إلى دول العالم بلغت حوالي 3.361 ترليون دولار عام 2021** (ITC) مع نسبة نمو 20 % مقارنة مع أرقام عام 2020. تستحوذ الصين على ما يقارب 15 % من مجموع صادرات العالم التي بلغت حوالي 22.3 ترليون دولار عام 2021 (Statista.com).
- بلغت قيمة عوائد سندات الديون التي تمتلكها الصين حوالي 535 مليون دولار عام 2021 .
- **بلغ فائض الميزان التجاري بين الصين ودول العالم حوالي 686 مليار دولار عام** 2021 (لمصلحة الصين).
- **بلغ مجموع واردات الصين من العالم حوالي 2.675 ترليون دولار عام** 2021 وتعتبر الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم (11.8 مليون برميل يومياً) في عام 2021 . مقارنة مع واردات الولايات المتحدة من النفط الخام (9.1 مليون برميل يومياً عام 2021).
- عام 2020 كشفت بيانات من الإدارة العامة للجمارك الصينية أن قيمة صادرات النفط السعودي سنوياً إلى الصين بلغت 84.92 مليون طن، بزيادة 1.9 % سنوياً، مما يجعل الصين أكبر مستورد للنفط من السعودية.

2-خطة الصين لتأمين الأمن الغذائي

تعدُ الصين أكبر منتج زراعي في العالم من حيثُ الكم وفي ذاتِ الوقت هي ثاني أكبرَ مستوردٍ للمنتجات الزراعية من حيث القيمة وقطاع الزراعة لوحده يوظف ثلث سكان البلاد مما يشكل ١٠ % بالمئة من الناتج القومي الإجمالي السنوي. كما تُعدُ بكين من أكبر المنتجين الأساسيين للعديد من المنتجات الغذائية كالأرز والسمك والقمح والشعير.

لكنها تخشى من إرتفاعٍ أكبرَ في عدد السكان ما يعني حاجتها بشكل أكبر لتلك المنتجات. تُعتبر الصين دولة بكثافة سكانيةٍ عاليةٍ إذ يصلُ عدد سكانها إلى 1.4 مليار نسمة وبطبيعةِ الحال فإن ذلك العددَ الضخم يحتاجُ كمياتٍ هائلةً من المواد الغذائية يومياً وفي ذات الوقت تُعاني أراضيها الصالحةُ للزراعة من العديد من المشاكل نتيجةً للتصحر والفيضانات بالإضافة للهجرة الشبابية من الريف نحو المدن ، ما يزيدُ من إحتمالات تهديد الأمن الغذائي .

وضعت الصين خطة لتأمين الأمن الغذائي تحقيقاً للإكتفاء الذاتي ، تهدِفُ من خلالها للإستثمار في الزراعة خارج الأراضي الصينية خُصصت لتلك الخطة مبلغٌ يصل إلى ترليوني دولار. عام 2003 إشترت

الصين حوالي ١٠ % بالمئة من الأراضي الصالحةٍ للزراعة في أوكرانيا من خلال عقودٍ طويلةِ الأمد (لمدة ٥٠ عاماً) بهدفِ زراعتها لاحقاً والإستفادة منها في حالِ تضررت أراضيها الزراعية تأميناً للأمن الغذائي. ذكرت بياناتُ وزارة الزراعة الصينية أن لدى الصين إستثماراتٌ زراعية في أكثر من ١٣٠٠ مشروع تنتشِرُ في ١٠٠ دولةٍ حول العالم وتُقدر قيمتها الإجمالية بما يقاربُ ٢٦ مليار دولار أمريكي، وتلك المشاريع تتنوع بين زراعة الحبوب والغاباتِ والإنتاج الحيواني ، أما عن المِساحة الإجماليةِ لتلكَ الأراضي ، فتصلُ إلى حوالي ٩٣٩ الفَ هيكتار في كلٍ من أوروبا وإفريقيا وأميركا ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية قامت شركاتٌ صينيةٌ بشراءِ أراضٍ زراعية وبعضٍ من شركات الإنتاج الزراعي. كما أن خُطة الصين إتجهت نحو فيتنام للإستثمار في مجالٍ الزراعة هناك. إذ حصلت على عقود إيجارٍ طويلة الأمدِ للعديد من الأراضي والتي بدأت بإستثمار بعضها في زراعة الحبوب مُستغلةً الأيدي العاملة الرخيصة. وفي القارةِ الإفريقية أيضاً تملك الصين إستثماراتٍ هائلة في شتىّ المجالاتِ والقطاعات وذلك من خلال مشروعِها الحزام والطريق الذي تحاولُ تنفيذه بشكلٍ أكبر نحو القارة الإفريقية التي تتضمن دولٍ عدةٍ تملكُ أراضٍ زراعية خصبة للغاية (مصر -السودان...) ، ففي إفريقيا تعتمد الصين على الشركات الخاصة حيث تستحوذ تلك الشركات على ٩٠ % بالمئة من إجمالي إستثماراتها في أفريقيا ومُعظم تلك الإستثمارات تستهدف مجالات الزراعة والطاقة والمعادن.

مع بداية الحربِ الروسية الأوكرانيّة في شباط 2020 ، معظم الدراسات حذرت من تداعياتها المتمثلة بإرتفاع أسعار المواد الغذائية من جراء تعطل سلاسلَ التوريد الغذائية الأمر الذي تسبب بإنقطاعٍ العديد من المواد الغذائية عن العديد من الدول في العالم . إضافة إلى أزمةُ التغير المناخي التي تضربُ مختلفَ أنحاء العالم وتُسبب بشكلٍ مُتزايدٍ بمنعِ الزراعات في العديد من المناطق ، بسبب الجفافُ الذي يضربُ تلك الأراضي ، كما يحدثُ في العراقِ وسوريا وغيرها من الدول ، الأمر الذي سيجبرها لاحقاً على إستيرادِ حاجاتها الغذائية من الخارج أو حتى إستئجارِ أراضٍ زراعية خارجَ حدودها الجغرافية بهدفِ تأمين الغذاء وذلك ما تبحثُ عنه الصينُ اليوم (الجريدة الأوروبية العربية الدولية 24-2-2023).

3- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين وبعض الدول العربية

- لم تكن الصين قبل عام 1990 شريكا تجاريا كبيراً للدول العربية، ولكن التحول الإستراتيجي في بنية الإقتصاد الصيني (من النموذج الاشتراكي المغلق إلى النموذج الإقتصادي المنفتح على الاقتصاد الحر) منذ 1978 أدى إلى تحقيق نمو سريع في الناتج المحلي الصيني، الأمر الذي ساهم في تطور العلاقات التجارية مع الدول العربية بشكل تدريجي. إذ إن المبادلات التجارية الصينية مع 22 دولة عربية كانت لم تتجاوز 36.7 مليار دولار عام 2004، لترتفع عام 2012 إلى 200 مليار دولار، ثم تقفز عام 2021 إلى 330 مليار دولار (Alecso.org).

- وفق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (Alecso.org)، فإن الاستثمارات الصينية في جميع العربية بلغت 213.9 مليار دولار في **الفترة بين 2005 و2021** (إتحاد المصارف العربية) ، وهي بذلك تعتبرالصين أكبر مستثمر أجنبي في العالم العربي.
- إستوردت الصين 264 مليون طن من النفط الخام من الدول العربية عام 2021، وذلك يعادل 51.47 بالمئة من مجموع الواردات الصينية من النفط الخام من دول العالم.

- التعاون والتنسيق الفاعل في مواجهة جائحة كورونا من خلال مبادرة الصين إلى تقديم حوالي 340 مليون جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا وكميات كبييرة من الأجهزة والمعدات الطبية إلى العديد من الدول العربية.
- بين عامي 2005 و2021 : إستحوذت السعودية على 21 % من الاستثمارات الصينية في الوطن العربي (43.5 مليار دولار) ، ثم الإمارات بنحو 17 بالمئة (36.2 مليار دولار)، وجاء العراق ثالثا بحوالي 14 بالمئة (30 مليار دولار) ، وبعده مصر والجزائر بـ12 بالمئة لكل منهما أو ما يعادل نحو 26 مليار دولار لكل منهما (إتحاد المصارف العربية) .
- تنافس السعودية روسيا على صدارة مصدري النفط إلى الصين.
- منذ عام 2013 أصبحت السعودية اكبر شريك تجاري للصين.
- يزور اكثر من 20 ألف مواطن سعودي الصين سنوياً للسياحة والدراسة .
- تحولت قطر إلى إحدى أكبر موردي الغاز المسال إلى الصين بفضل عقود طويلة الأجل تم توقيعها مؤخرا، بعد أول شحنة في 2009.
- لجأت الصين في بداية تصنيعها العسكري إلى تقليد الصناعات العسكرية الروسية ثم الغربية، وتعاونت تكنولوجيا مع إسرائيل، ثم بدأت مرحلة الابتكار خاصة في مجال الطائرات من دون طيار.
- تكشف أرقام معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أن الصين بين عامي 2016 و2020 زادت من حجم صادراتها من الأسلحة إلى السعودية بـ386 بالمئة، والإمارات بـ169 بالمئة، مقارنة بالفترة بين 2011 و2015.

3- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين والسعودية

- بلغ **حجم الناتج المحلي السعودي حوالي 833.5 مليار دولارعام** 2021 مع نسبة نمو سنوية وصلت إلى حوالي 3.2 % .
- حقّقت السعودية فائضاً مالياً في موازنتها المالية خلال أول 9 أشهر من عام 2022 بقيمة 27 مليار دولار .
- تعتبر الصين أكبر شريك تجاري للمملكة وفقاً لأرقام 2021 ، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 87.3 مليار دولار عام 2021 وبلغ **حجم الصادرات السعودية إلى الصين حوالي 57 مليار دولار عام 2021** . **وأما الواردات السعودية من الصين بلغت حوالي 30.3 مليار دولار عام 2021 (ITC).**
- الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن» أنشئت عام 2001م، وتتمثل مسؤوليتها في تطوير الأراضي الصناعية والإشراف عليها وعلى مناطق التقنية كَونها أحد ركائز تمكين الصناعة بالمملكة، وجعلها قادرة على المنافسة محليًا وعالميًا. قامت «مدن» بإنشاء 35 مدينة صناعية .
- تم إبرام 25 عقدا ومذكرة تفاهم في مختلف المجالات الصناعية (الطاقة النظيفة والتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي وبناء السفن- الدفاع ..) ، بين شركات سعودية وشركات كورية جنوبية، وذلك على هامش زيارة ولي العهد السعودي الأمير إلى كوريا الجنوبية في تشرين الثاني 2022 . كما تم إبرام العديد من المشاريع المتعلقة بمشروع **"مدينة نيوم الذكية "** المشروع السعودي الطموح بين

الحكومات والمؤسسات السعودية والشركات الكورية الجنوبية . ويعتبر مشروع "مدينة نيوم" مشروعاً وطنياً طويل المدى لبناء مدينة ضخمة جديدة أعلن عنه ولي العهد السعودي عام 2017 لتجنب الهيكل الاقتصادي المعتمد على البترول. المشروع عبارة عن بناء مدينة مستقبلية حديثة في شرق مضيق العقبة بين الجزيرة العربية ومصر بقيمة 500 مليار دولار(Arabic RT.com / business).

- رغبة السعودية في أن تصبح أكبر دولة مصنّعة في منطقة الشرق الأوسط ، فقد حدّدت في رؤيتها "2030" ، هدفاً إستراتيجياً " أن يصبح 85 % من دخلها يأتي من الصادرات الصناعية".
- تقديم السعودية لحوافز متقدمة لجذب الشركات العالمية لتأسيس مقرات للتصنيع على أرض المملكة .
- حاجة السعودية للوصول إلى التكنولوجيا العالية (تقنية الذكاء الإصطناعي - الميكاترونكس - النانوتكنولوجي- الروبوتات ..) والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وإستعمال الهيدروجين الاخضر والرقائق الإلكترونية .
- رغبة السعودية في إدراج أسهم النفط السعودي في بورصة شنغهاي .

كل ما سبق ذكره يتطلّب جواً من الهدوء والسلام ويدفع بالتالي السعودية للعمل فعلياً بالداخل والخارج على تصفير المشاكل والنزاعات قدر الإمكان لاسيما في محيطها المباشر على حدوها كافة.

أ- زيارة الرئيس الصيني إلى السعودية

كل ما سبق من مؤشرات شجّع بعض الدول العربية ولاسيما المملكة العربية السعودية من جهة والصين من جهة أخرى على إقامة شراكة إستراتيجية تؤمن المصالح الإقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لكلا الطرفين . هذه الشراكة بدأت تتمظهر معالمها بعد أن نمت العلاقات الثنائية بين البلدين منذ أن تم توقيع إتفاقية الشراكة بين الصين والجامعة العربية عام 2016، وترسّخت بعد زيارة الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى السعودية في الثامن من كانون الأول 2022 . تلك الزيارة شكّلت واقعاً جديدا وتحولاً إستراتيجياً على مستوى العلاقات الدولية والعالمية، لا سيما على مستوى منطقة الشرق الأوسط ، خاصة أن تلك المنطقة تعتبر منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأميركية من خلال تواجدها العسكري والإقتصادي والثقافي ...

وتم عقد ثلاث قمم بين الرئيس الصيني والسعودية وبين الرئيس الصيني ورؤساء دول مجلس التعاون الخليجي وبين الرئيس الصيني وعدد من الدول العربية . شارك فيها عن الجانب الصيني الرئيس الصيني وعن الجانب العربي: الرئيس المصري والرئيس الفلسطيني ورئيس مجلس السيادة السوداني والرئيس التونسي ورئيس الوزراء العراقي ورئيس الوزراء المغربي ورئيس الوزراء اللبناني .

القمم الثلاث التي عقدت في الرياض (السعودية - الصينية والصينية الخليجية والصينية العربية) تكتسب أهمية كبرى، لما يلي :

- معظم الدول العربية لديها رغبة بالمشاركة في مبادرة "الحزام والطريق"، ومعظم أهداف خطط وإستراتيجيات تلك الدول تلتقي مع تلك المبادرة.

- الإجتماعات متواصلة بين ممثلي الصين ودول مجلس التعاون الخليجي لعقد إتفاقية تجارة حرة ، نظراً لأن الصين باتت الشريك التجاري الأول بالنسبة للدول العربية.
- الشراكة العربية الصينية في مواجهة تداعيات وباء كورونا أثبتت نجاحها ولاسيما على مستوى استخدام اللقاحات الصينية للحد من إنتشار الوباء.
- معظم الدول العربية تسعى لإقامة علاقات ثنائية إستراتيجية مع الصين بالتوازي مع الحفاظ على علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي وروسيا.

تتمتع الصين والدول العربية بدرجة عالية من المزايا التكاملية إقتصاديا، حيث أن هناك حاجة إستراتيجية للتكامل بين الشريك الصيني الذي يعتبر أضخم مصنّع في العالم والشريك العربي والخليجي الذي يعتبر أضخم منتج للنفط والغاز في العالم .

لابد من الإشارة هنا إلى ان السعودية لا تسعى إلى إستبدال الشريك الأميركي في منطقة الشرق الأوسط أوالتخلي عن كونه الضامن الرئيسي لأمن المنطقة، بل تسعى إلى تحقيق توازن إستراتيجي في العلاقات مع الجانب الصيني من جهة ومع الجانب الأميركي من جهة اخرى، لتحافظ من خلاله على مصالحها الإقتصادية والعسكرية والأمنية .

بعد التحليل في تداعيات زيارة الرئيس الصيني الأخيرة إلى منطقة الشرق الأوسط، لا بد من الإشارة إلى أن الصين في الوقت الراهن لديها رؤية إقتصادية واضحة، لكنها لم تعلن بعد عن رؤيتها الرؤية السياسية الكاملة والشاملة (ولو أن المؤشرات بدأت تظهر بوضوح بعد الإعلان عن الإتفاق السعودي- الإيراني الذي سيتبعه حكماً خطوات أخرى يبدو أنها ستكون متسارعة ومع أكثر من دولة ومنطقة) التي يمكن أن تقنع بها مسؤولي وشعوب المنطقة العربية ، خاصة إذا أرادت بناء علاقة وثيقة مع تلك الشعوب على المدى الطويل. لأن أولويات الدول العربية بعد أحداث الربيع العربي، بالرغم من ما تعانيه من أزمات اقتصادية ومالية ونقدية هي أولويات سياسية بامتياز. بعض الدول العربية : سوريا والعراق واليمن وليبيا ولبنان ومصر منقسمة على نفسها وهي في عمومها تواجه أزمات سياسية وصراعات طائفية ومذهبية وإضطرابات أمنية، أما الدول الخليجية فقد وجدت نفسها في مواجهة مع توسع النفوذ الإيراني الممتد من طهران مرورا بالعراق إلى سوريا ولبنان حتى اليمن . وأما في دول المغرب العربي فهي منشغلة بتنظيم أوضاعها الداخلية لتجاوز تداعيات ما بعد الربيع العربي.

خلال زيارة الرئيس الصيني إلى السعودية تم التوقيع على خطة "التوفيق" بين أجندة الإصلاح الاقتصادي الطموحة في السعودية المعروفة باسم "رؤية 2030" ومبادرة "الحزام والطريق" الصينية التي تكلف تريليونات الدولارات. حيث تم توقيع 34 إتفاقية تجارية معلنة في مجالات الصناعة والطاقة الخضراء والإستثمار والطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر وتقنية المعلومات والإسكان وسكك الحديد والمرافئ والبتروكيماويات وتطوير مشاريع إسكانية وتعليم اللغة الصينية وغيرها من المجالات والإتفاقيات التي لم يعلن عنها ....

بدأ العمل على إنشاء صندوق عربي صيني رأسماله حوال 500 مليار دولار لدعم الصناعة في العديد من الدول العربية تحضيراً لتنفيذ إستراتيجية طريق الحرير.

4- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين ومصر

إن العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين شهدت تطورا إيجابياً منذ عام 1956، وتشير المعلومات إلى أن مصرهي أول دولة عربية أنشأت علاقات دبلوماسية مع الصين . حيث تنظر الصين إلى مصر كبوابة حيوية لكل من إفريقيا وأوروبا ، وقد ركزت الكثير من إهتماماتها على الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، نظرًا لأن قناة السويس هي طريق الشحن الرئيسي للصادرات الصينية إلى أكبر أسواقها في أوروبا.

تعد الصين الآن ثاني أهم مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، حيث إستهدفت نصف استثمارات الصين في مصر منذ عام 2015 قطاع التصنيع في الكهرباء وقطع غيار السيارات إلى قطاع الأغذية والمشروبات. هذه الإستثمارات أدّت إلى تأمين آلاف الوظائف للمصريين في القطاع الصناعي وغيرها من القطاعات المرتبطة بها.

مؤشرات إقتصادية :

- بلغ حجم الصادرات الصينية إلى مصر حوالي 18.264 مليار دولار عام 2021 ، أما حجم واردات الصين من مصر بلغ حوالي 1.704 مليار دولار عام 2021 (ITC- 2022)
- ترتبط مصر والصين بشراكة إقتصادية من خلال عقد أكثر من 63 إتفاقية إقتصادية بين البلدين في شتى المجالات.
- تعد الصين أكبر شريك تجاري لمصر حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 19.7 مليار دولار عام 2021 .
- أعلن السفير الصيني بالقاهرة، أنه وفقا لإحصاءات وزارة التجارة الصينية فقد بلغ حجم الاستثمار الصيني المباشر في مصر حوالي 230 مليون دولار خلال عام 2022، ومجموع حجم الإستثمارات التراكمي بلغ 1.641 مليار دولار حتى نهاية عام 2022 .
- يعد التعاون السياحي أحد المجالات المهمة في العلاقات الإقتصادية بين مصر والصين حيث يتدفق ألاف السياح الصينيون سنوياً إلى مصر، مما يساهم في نمو القطاع السياحي الذي يعمل فيه أكثر من مليون مصري.
- تعتبر الأسواق الصينية الضخمة أهم الاسواق الواعدة في العالم بالنسبة لمصر.
- تساهم الشركات الصينية في تنفيذ العديد من المشروعات التنموية في مصر.
- حاجة مصر إلى الصين لتمويل مشاريعها التنموية المستقبلية ، حيث حوالي 8 % من سندات الديون السيادية المصرية تمتلكها الصين وهناك إمكانية لمبادرة الصين مستقبلاً إلى إعفائها من الديون.
- رغبة الصين في ضم مصر إلى مجموعة البريكس (البرازيل - روسيا- الهند - الصين - جنوب أفريقيا).
- حاجة الصين إلى عقد إتفاقيات تجارة حرة مع مصرلتسهيل وصول الصادرات الصينية للاسواق المصرية .
- رغبة مصر ككل الدول العربية في إحتلال مركز إستراتيجي على خارطة طريق الحرير .

5- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين والإمارات

- بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الإمارات حوالي 43.818 مليار دولار، وأما حجم واردات الصين من الإمارات بلغ حوالي 28.567 مليار دولار عام 2021.
- تحتل الإمارات المركز الأول بين الدول العربية في عدد المتعلمين للغة الصينية، حيث يوجد هناك حوالي 54000 متعلم إماراتي للغة الصينية ضمن إطاربرنامج تشاركي تعليمي بين الإمارات والصين.
- وبلغت قيمة التبادل التجاري بين الصين وبقية الدول العربية (21 دولة) الأخرى 103.1 مليار دولار .

السؤال، هل ستكون الإمارات الدولة الثانية بعد السعودية في التحرك السياسي في منطقة الخليج؟ علماً أن الإمارات حافظت دائماً على الحد الأدنى من العلاقات مع معظم الدول ومنها إيران.

6- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين وإسرائيل

شهدت مسيرة العلاقات الثنائية بين الصين الشعبية وإسرائيل منعطفات خطيرة واختلافات عميقة لعقود طويلة تمتد من أوائل الخمسينيات حتى مطلع التسعينيات . إن مواقف إسرائيل المتناقضة وخاصة موقفها من الحرب الكورية في أوائل الخمسينات، ووقوفها إلى جانب الولايات المتحدة في دعمها إرسال قوات الأمم المتحدة إلى كوريا، أدى إلى عدم حدوث أي تقارب سياسي بينها وبين الصين. وعلى هذا الأساس جاء تأييد الصين لمصر ضد العدوان الثلاثي عام 1956، ومواقفها الواضحة الداعمة للحقوق العربية والمعادية للاحتلال الاسرائيلي في مؤتمر باندونغ في العام نفسه. ظلت العلاقات الصينية الإسرائيلية متوترة لغاية عام 1992.

مع التغيرات المتسارعة التي عصفت بالاوضاع الاقليمية والدولية والتي تمثلت بانهيارالاتحاد السوفياتي وتحول النظام الدولي من ثنائي القطبية الى أحادي القطبية ، وإنطلاقا من مصالح وأهداف كل من الصين وإسرئيل تمت اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في كانون الثاني 1992، حيث تم عقد عدة إتفاقيات إقتصادية بين الصين وإسرائيل في مجالات عديدة وأهمها المجال التكنولوجي . عام 1993، وقعت وزارتي الزراعة الاسرائيلية والصينية مذكرة تفاهم بينهما Memorandum of Understanding on Agricultural Cooperation. وفي عام 1997 أنشأ الطرفان " لجنة زراعية صينية اسرائيلية مشتركة" . وفي السنوات الاخيرة ظل التعاون الزراعي بين البلدين في تطور مستمر ، حيث تم إنشاء مزارع نموذجية للتربية النباتية وتربية الابقار في كل من مقاطعات شاندونغ، وشانشي، وشينجيانغ.

أ- أسباب التقارب الصيني الإسرائيلي

- الموقع الجيوسياسي لفلسطين المحتلة على شاطىء البحر المتوسط ودورها على خارطة مشروع "الحزام والطريق".
- الإستقرار الأمني والسياسي للدولتين لإقامة مشاريع مستقبلية.

- حاجة الصين إلى الإستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الفائقة ومؤسسات البحث العلمي الأكاديمي ذات المستوى العالمي كمصدر أساسي للتكنولوجيا، وفي مجالات الذكاء الاصطناعي، والتقنيات التي تفوق سرعة الصوت، الحوسبة المتطورة، الروبوتات، البيانات الضخمة ،الإتصالات ،الزراعة وأنظمة الري الحديثة.
- حاجة إسرائيل إلى الوصول للاسواق الصينية الضخمة لتصدير منتجاتها الصناعية (الصناعات الغذائية والعسكرية - التكنولوجيا العالية في مجالات الذكاء الإصطناعي - الروبوتات - المعدات الزراعية و أنظمة الري ...) .
- حاجة الصين إلى الحصول على تقنيات عسكرية أمريكية غربية متقدمة من إسرائيل في الوقت الذي تفرض فيه الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية حظراً على نقل الأسلحة المتطورة إلى الصين.
- نظرة إسرائيل إلى الصين كدولة كبرى لها تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط ، ورغبة إسرائيل في لعب دور إسترتيجي وحيوي للإستفادة من مشروع " الحزام والطريق".
- إستثمارات الصين في البنية التحتية الإسرائيلية، حيث بدأت الصين في 23 كانون الأول 2018 تنفيذ مشروع بناء رصيف في ميناء حيفا، بإسرائيل، مع حقها في إستغلاله لمدة 25 سنة ، وكذلك مشروع بناء ميناء في أشدود بتكلفة 3 مليار دولار وغيرها العديد من الإستثمارات والمشاريع.
- حاجة الصين للإستفادة من القناة المائية الإسرائيلية (بن غوريون) المزمع إنشاؤها لعبورالسفن الصينية الضخمة ضمن مبادرة " الحزام والطريق" ، كما حاجة إسرائيل للإستثمارات الصينية في تطوير كامل أجزاء مشروع القناة وملحقاته السياحية والإنتاجية.
- التوتر في العلاقات الإسرائيلية الروسية بسبب أزمة روسيا- أوكرانيا أدى إلى مبادرة إسرائيل إلى الإنفتاح على الصين كبديل للأسواق الروسية.

ب- أسباب التباعد

- التنافس الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأميركية (الحليفة الأولى لإسرائيل) في شتى المجالات التكنولوجية والعسكرية والإقتصادية ...
- سعي إسرائيل لتعزيز التعاون والتبادل التجاري مع تايوان.
- تصويت إسرائيل الدائم في المحافل الدولية مع الولايات المتحدة وقضية الإيغور في حقوق الإنسان وعمالة الأطفال .
- إنحياز الصين الدائم إلى القضايا العربية ولا سيما القضية الفلسطينية.
- الشراكات الإستراتيجية التي تعقدها الصين مع دول المنطقة التي تعتبر منافسة أو على خصومة مع إسرائيل (روسيا - إيران ...)

ج-التبادل التجاري :

- معظم واردات إسرائيل تأتي من الصين حيث أن حجم واردات إسرائيل من الصين بلغ حوالي 15.198 مليار دولار عام 2021 ، أما حجم الصادرات من إسرائيل إلى الصين فقد بلغ حوالي 7.535 مليار دولار عام 2021 .
- حجم الإستثمارات الصينية في إسرائيل بين عام 2007- 2018 :
  - حوالي 5 مليار دولار في الزراعة
  - أكثر من مليار دولار في الطب الحيوي
  - أكثر من 5 مليار دولار في التكنولوجيا

يبقى أن نشير إلى أن الإتفاق السعودي الإيراني له تأثيرات مباشرة على إسرائيل وعدائها المفتوح المعلن مع إيران . فالإتفاق يريح إيران كما منطقة الخليج عموماً، لكن السؤال هو ما تأثيراته على التطبيع الجاري بين دول الخليج وإسرائيل؟ ماذا ستكون ردة الفعل الإسرائيلية على الإتفاق؟ المستقبل القريب سيبيّن المسارات على مختلف الصعد في منطقة حساسة كالشرق الأوسط.

7- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين والهند

باتت الصين والهند يمتلكان أهم إقتصادين في آسيا ويتنافسان على إحتضان أغلب الشركات العملاقة في العالم.

- تبلغ مساحة الهند حوالي 3.28 مليون كلم مربع، بينما الصين 9.597 مليون كلم مربع ، وهذا يعني ان مساحة الصين تفوق مساحة الهند بثلاثة أضعاف . **ولكن العدد السكاني للهند أصبح وفقا لآخر أرقام 2023 حوالي 1.425 مليار نسمة بينما الصين تبلغ 1.4 مليار نسمة (World Population Review).**
- الهند تتفوق على الصين بنسبة عدد الشباب الذين هم دون 55 عاما ويشكّلون نسبة 83 % من عدد السكان، بينما الشباب في الصين يشكل نسبة 73% من مجموع عدد السكان.
- تبلغ نسبة النمو السكاني في الهند 1.1% وما فوق بينما في الصين لا تتجاوز 0.3 % .
- الناتج المحلي في الهند يبلغ حوالي 2.6 ترليون دولار أميركي عام 2020 بينما في الصين يبلغ 14.69 ترليون دولار أميركي في ذات العام.
- نسبة البطالة تبلغ حوالي 8.5% في الهند بينما تبلغ حوالي 3.9 % في الصين عام 2020.
- هناك نسبة 68 % من الهنود يقبضون أقل من دولارين يومياً (يعيشون تحت مستوى خط الفقر) بينما في الصين هناك 33% يحصلون على أقل من دولارين يومياً، وهذا بعني أن الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر في الهند أكثر من الصين .
- مجموع الصادرات الهندية إلى العالم تبلغ حوالي 394 مليار دولار أميركي عام 2021 ، بينما الصادرات الصينية إلى العالم تبلغ 3.36 ترليون دولار اميركي عام 2021.

- الواردات الهندية من العالم تبلغ حوالي 570 مليار دولار اميركي عام 2021، بينما الواردات الصينية من العالم تبلغ حوالي 2.67 ترليون دولار اميركي عام 2021.
- بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الهند حوالي 97.510 مليار دولار عام 2021 ، أما واردات الصين من الهند بلغت حوالي 28.137 مليار دولار عام 2021 (ITC- 2022).

8- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين وإيران

تعرضت إيران لضغوط ضخمة طيلة العقود الأربع الماضية نتيجة العلاقة المتوترة بينها وبين واشنطن. وكانت ولا تزال تحاول أن تبني إطارًا أوسع لمواجهة تلك الضغوط وتداعيتها الإقليمية. قامت إيران بتوقيع برنامج التعاون الشامل الصيني-الإيراني" آخر آذار 2021 عند زيارة وزير الخارجية الصيني طهران . والبرنامج هو خطة عمل أي اتفاقية إطار، تنظم العلاقة الإيرانية بشريكها التجاري الأول الصيني ضمن إطار يحدد مسار العلاقة ويرسم المسار للوصول بها إلى شراكة استراتيجية.

زاد إهتمام الصين بإيران لأسباب عدة، أهمها :

- حاجة الصين لإستيراد الطاقة لمصانعها من إيران
- ربط الصين بريًّا بالبحر الأبيض المتوسط وأوروبا وكذلك إفريقيا، الأمر الذي زادت أهميته نتيجة زيادة الضغط الأميركي على خطوط مواصلات الصين البحرية في السنوات الماضية.
- إستقلال إيران السياسي والاستراتيجي عن المنظومتين، العالمية والإقليمية، للولايات المتحدة والغرب بشكل عام.
- إمكانية إقامة "شراكة إستراتيجية" بين الصين وإيران في العديد من المجالات (التكنولوجية - الإقتصادية - العسكرية ...).

بلغ حجم الصادرات الصينية إلى ايران حوالي 8.277 مليار دولار عام 2021 ، واما واردات الصين من إيران بلغت حوالي 6.5 مليار دولار عام 2021 (ITC- 2022).

مع الإشارة إلى أن زيارة الرئيس الإيراني إلى الصين في 13 شباط عام 2023 شكلت مناسبة لتعزيز العلاقات بين البلدين، لتستكمل بالإعلان عن الإتفاق السعودي- الإيراني الذي يريح إيران ويخفّف من الضغوط السلبية مع محيطها العربي، ولو أنه سيعقّد وضعها أميركياً وإسرائيلياً وربما أوروبياً.

9- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين وروسيا

توصف العلاقات الصينية الروسية بأنها معقدة، حيث شهدت تاريخاً من التقلبات بين التحالف والتنافس والنزاعات المحدودة حتى خلال فترة الحكم الشيوعي في البلدين . ومع ذلك، شهدت العلاقات بين الجانبين تطوراً متنامياً في السنوات الأخيرة على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري.

الحاجة الصينية لموارد الطاقة وتكنولوجيا السلاح وطرق المواصلات البرية لمشروع "الحزام والطريق" والأسواق التجارية الضخمة في وسط آسيا وروسيا، والحاجة الروسية للمنتجات والأيدي العاملة والتكنولوجيا الصينية، كما أن أمن واستقرار المجال الحيوي الصيني والروسي والحدود المشتركة الهائلة بينهما أدى إلى تطور العلاقة الثنائية بين الصين وروسيا .

تطورت العلاقات بشكل إيجابي بين روسيا والصين بدءاً من عام 1992، عندما زار الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن بكين، ثم جاءت قمة بكين عام 1996، لتزيد من توطيد العلاقات بين البلدين، وتعزيز الشَراكة الاستراتيجية بينهما. لقد نجح الروس والصينيين في تسوية مشاكل الحدود بينهما بصورة نهائية، وذلك بعد الاتفاقيتين المتعلّقتين بالحدود الشرقية عام 1991، والحدود الغربية عام 1994 وعام 2008.

ولاحقاً، تطورت العلاقات بينهما من خلال اتفاق على مواجهة مشاريع هيمنة الولايات المتحدة الأميركية وتفردها بالقرار العالمي.

التزمت روسيا، تاريخياً، عدم إقامة علاقات رسمية مع تايوان، كما أعلنت دعمها السيادة الصينية على إقليم التيبت، بصفته جزءاً لا يتجزأ من الصين. ولم تتوان روسيا عن اتخاذ موقف رافض للدعوة الأميركية إلى تشكيل تحالف دولي ضد الصين، وتعتبر إنّ الصين شريك مهم لروسيا.

بتاريخ أيار 2014 ، تم عقد اتفاق بين شركة "غازبروم" الروسية العملاقة والشركة الصينية الوطنية لتنفيذ مشروع نقل النفط والغاز ، من روسيا إلى الصين ، ليفتتح المشروع بعد نحو 5 سنوات ونصف السنة، كما تبلغ مدة العقد مع بكين 30 عاما. حيث بدأت روسيا بيع الغاز الطبيعي للصين منذ 2 كانون الأول عام 2019 عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا1" (يعمل على إيصال الغاز من مقاطعة إركوتسك بجمهورية ياكوتيا، شرق سيبيريا، إلى المستهلكين الروس أقصى شرق البلاد وإلى الصين) الذي أنتج حوالي 10 مليارات متر مكعب من الغاز عام 2021.

يعد المشروع واحداً من أكبر مشاريع الطاقة في شرق آسيا، حيث يهدف إلى زيادة حجم توريد الغاز سنويا من 10 مليارات متر مكعب من الغاز ليصل إلى توريد 38 مليار طن سنوياً من الغاز الروسي إلى الصين لمدة 30 عاماً، وفق إطار زمني متفق عليه بين الجانبين.

وفي 4 شباط 2022 قام الرئيس الروسي بوتين بزيارة الصين من أجل المشاركة في افتتاح دورة الألعاب الأولمبية وعلى هامش الزيارة تم توقيع عقد شراكة إستراتيجية "بلا حدود"، مع تعهّد أعلنته الدولتان (الصين وروسيا) ، في بيان مشترك، يفيد بمعارضة أي توسّع للحلف الأطلسي، ودعم إحداهما الأخرى في مواجهة "الهيمنة الأميركية عبر فرض العقوبات الأحادية الجانب. ومن جهة أخرى، أيدّت الصين دعمها المطلب الروسي المتمثل بضرورة عدم ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، كما أكدت روسيا دعمها الموقف الصيني بشأن قضية السيادة الصينية على تايوان. وخصوصاً أنّ أهم ما كشف عنه البيانُ المشترك بين الطرفين هو الشراكة الاستراتيجية، عبر صفقات يتجاوز عددها 15 اتفاقية.

من أهم الإتفاقيات التي تم توقيعها هي إتفاقية لتوريد الغاز الروسي إلى الصين من خلال خط أنابيب جديد. حيث وقعت شركة "غازبروم" الروسية عقدا طويل الأجل مع شركة "سي أن بي سي " (CNPC)

الصينية لتوريد الوقود الأزرق عبر مسار جديد "قوة سيبيريا-2" (مشروع مخطط من المتوقع أن تبدأ الأشغال به بحلول عام 2024 وأن يكتمل بحلول عام 2030) عبر منغوليا سيسمح بزيادة صادرات الغاز الطبيعي إلى الصين بواقع 50 مليار متر مكعب أخرى سنويا. اتفق الجانبان على أن "تشتري الصين كلّ المنتجات التي كانت تصدّرها روسيا إلى الإتحاد الأوروبي. وبدلاً من الغاز الذي تشتريه أوروبا من بعد ضعفها الاقتصادي ، لأنها لن تستطيع أن تشتري الغاز الأميركي بأسعار مرتفعة، ستضطر روسيا إلى أن تبيع غازها للصين . ولدى الصين قدرة استيعاب كبيرة لكل هذه الكمية من الغاز، وستكون السوق الصينية السوق البديلة للواردات الروسية.

مؤشرات إقتصادية:

بلغ حجم الصادرات الصينية إلى روسيا حوالي 72.7 مليار دولار عام 2021 ، وأما واردات الصين من روسيا بلغت حوالي 68.7 مليار دولار عام 2021 (ITC- 2022).

التعاون بين الصين وروسيا طال كل المجالات الحيوية ، ولكن الدعم العسكري الروسي للصين إحتل قائمةَ التعاون بين البلدين ، بحيث دعمت روسيا الصين في التقنيات العسكرية الروسية المتطورة، من الغواصات والمدمّرات، وتكنولوجيا الأسلحة، التي استفادت منها الصين في تطوير طائراتها ومطاراتها، وبحريتها، وقدراتها الحربية والعسكرية، ودفاعها الجوي، مشروع بناء مفاعلات نووية في الصين .

تمكّنت الصين من مساعدة روسيا على التخفيف من وطأة العقوبات التي فُرضت عليها عقب استعادة شبه جزيرة القرم من أوكرانيا، بعد أن عملت الصين على ضخّ الإستثمارات بمليارات الدولارات في الإقتصاد الروسي في مجال الطاقة .

للصين مصالح استراتيجية في أوكرانيا، إذ تُعَدّ الصين أكبر مستورد للشعير الأوكراني، وثاني أكبر مستورد للقمح الأوكراني، بينما تمثّل صادرات الذرة الأوكرانية نحو 30% من واردات الصين، لكنّ التحالف الاستراتيجي بين الصين وروسيا يؤمن المصالح الإستراتيجية للصين لتصبح القطب الأهم في العالم.

أوجه الخلاف والتنافس بين الصين وروسيا

روسيا، التي يبلغ عدد سكانها عُشر سكان الصين (147 مليون نسمة مقابل 1.4 مليار نسمة)، ويمثل حجم إقتصادها أقل من عشر نظيره الصيني (1.6 تريليون دولار مقابل 17 تريليون دولار) لا يمكنها مجاراة الصين.

كما أن طبيعة الاقتصاد الصيني المعتمد على القطاع الصناعي والتجارة الخارجية يختلف في هيكليته عن الاقتصاد الروسي الذي تتشكل هيكليته من قطاعات الطاقة والبتروكيماويات.

ورغم تنامي العلاقات وتطورها بين الصين وروسيا، ولكن هناك تخوفات متبادلة. بالنسبة لروسيا، فإن هناك جملة من التخوفات حول مستقبل العلاقة مع الصين، تستند إلى حدة التنافس بينهما في آسيا الوسطى، ومنطقة الشرق الأقصى. ففي آسيا الوسطى، يتسارع إيقاع التمدد الصيني في منطقة نفوذ روسية تقليدية، وفي الشرق الأقصى بدأت روسيا تقلق من تسلح الصين المتزايد. وتظهر مشكلة ديمغرافية تثير قلق

الروس على جانبي الحدود بمنطقة سيبيريا، حيث يعيش 120 مليون نسمة على الجانب الصيني، بتشجيع من الحكومة ، مقابل أقل من 15 مليون روسي على جانب الحدود من جهة روسيا.

كما أن الصين لديها طموحات في القطب الشمالي تشكل مصدر قلق للجانب الروسي.

تمتلك الصين تخوفات تتعلق بطبيعة التوجهات المستقبلية لروسيا ولاسيما على مستوى تعدد الأقطاب في النظام العالمي.

يلعب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الصيني شي جين بينغ دوراً إستراتيجياً في تعزيز العلاقات وتنميتها بين البلدين ولكن لاأحد يمكن أن يتنبأ حول طبيعة العلاقات في المستقبل.

10- حول العلاقات الإقتصادية بين الصين والإتحاد الأوروبي

لطالما تميزت العلاقات بين الصين والإتحاد الأوروبي بعدم الإستقرار نظراً لوجود العديد من الملفات الخلافية بينهما (ليس آخرها أزمة الصراع الروسي- الأوكراني ووقوف الصين إلى جانب روسيا) . ومواقف بعض الدول الأوروبية من أزمة تايوان (ليتوانيا التي إفتتحت مكتباً تمثيلياً لها في تايوان وأقامت علاقات إستثمارية معها). حيث يعمل الأتحاد الأوروبي حالياً على تعزيز التعاون مع تايوان في مجالات تصنيع أشباه الموصلات.

يسعى الإتحاد الأوروبي لإقامة علاقات إستثمارية مع الصين ولكن الأخيرة تشترط رفع العقوبات التي وضعها الإتحاد الأوروبي على الصين (بسبب قضايا حقوق الإنسان : قضية الإيغور وعمالة الأطفال وغيرها ..).

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى إحداث شرخ بين الإتحاد الأوروبي والصين بسبب رفض الصين إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا.

وضعت المفوضية الأوروبية مؤخراً مجموعة من السياسات (فرض قيود وإجراءات على الواردات إلى الإتحاد الأوروبي من الدول التي تستخدم عمالة الأطفال في تصنيع منتجاتها) التي تجعل أوروبا تنأى بنفسها عن الصين .

السياسة الخارجية للرئيس الصيني شي جين بينغ في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، تعتمد على ثلاثة ركائز:

1- إعتبار الاتحاد الأوروبي قطباً فاعلاً في النظام العالمي الجديد المتعدد الأقطاب . حيث تطمح الصين إلى عقد علاقات إستراتيجية ثابتة بعيدة عن العلاقات المتوترة بين الصين والولايات المتحدة الأميركية.

2- إعتبار الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً واقتصادياً قادراً على إستيعاب الصادرات الصينية ومساهما فاعلاً في تحقيق التنمية في الإقتصاد الصيني.

3-إعتبار الإتحاد الاوروبي قوة موازنة ومساوية للولايات المتحدة ، والعمل على تعزيز العلاقات الصينية مع بعض الدول الأروربية ذات الإقتصادات الكبيرة لاسيما فرنسا والمانيا .

من جهة أخرى ، الولايات المتحدة الأميركية تعتمد إستراتيجية تهدف إلى عزل الصين، وتتوقع أن تنضم أوروبا إليها في هذه المهمة، لكن تبيّن أن هذه الإستراتيجة تتعارض مع مصالح الإتحاد الأوروبي وخاصة بعد تدهور العلاقات بين أوروبا وروسيا على خلفية ازمة أوكرانيا - روسيا. حيث بدأت تداعياتها تتظهر في وقوع الإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمات إقتصادية خانقة (الغذاء – الطاقة ..).

أثبتت الوقائع مؤخراً ، أن الولايات المتحدة الأميركية لاتتشاور مع حلفائها الاوروبيين بشأن سياساتها الخارجية، حيث تبين أن حرب أوكرانيا ليست سوى جزءاً صغيراً من الصراع الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، والذي سيكون له الأسبقية دائماً على مصالح الاتحاد الأوروبي.

مؤشرات إقتصادية :

بلغ حجم الصادرات الصينية إلى الإتحاد الأوروبي حوالي 3.362 ترليون دولار عام 2021 ، واما واردات الصين من الإتحاد الأوروبي بلغت حوالي 2.7 ترليون دولار عام 2021 (ITC- 2022).

وأظهرت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي أن الصين كانت ثالث أكبر مستورد للسلع الأوروبية في عام 2021. وإزدادت أهمية الأسواق الصينية للإتحاد الأوروبي في وقت يعاني فيه الأخير من تداعيات الأزمة الروسية -الأوكرانية.

11-حول العلاقات الإقتصادية بين الصين ولبنان

تشهد العلاقات الاقتصادية بين لبنان والصين تطوراً مضطرداً على صعيد الاتفاقيات والمبادلات والتعاون في شتى المجالات . الصين تحتل مركزاً متقدماً في قائمة الدول التي يستورد منها لبنان، خلال عام 2021 سجلت الواردات ترجعاً بسبب الوباء والوضع الإقتصادي ، إذ بلغ حجم هذا الاستيراد في العام 2022 ما يقارب **2.675 مليار دولار أميركي (الجمارك اللبنانية -2022)** ، بعد أن وصل إلى حوالي 3 مليار دولار في الأعوام السابقة ، **اما حجم صادرات لبنان إلى الصين بلغ 15.458** مليون دولار اميركي (الجمارك اللبنانية -2022). الميزان التجاري بين الصين ولبنان سجل **عجزا ضخما لصالح الصين بقيمة 2.660 مليار دولار أميركي عام 2022.**

أ- أسباب التقارب اللبناني الصيني

- تحتل الصين مركزاً متقدماً في قائمة الدول التي يستورد منها لبنان لكثافة إنتاجها وتنوعه واسعاره المنافسة.
- دور لبنان الإستراتيجي كمركز إقليمي للنقل والتجارة بين الشرق والغرب في فتح الأبواب أمام الصين إلى العالم العربي.
- تمثل السوق اللبنانية العديد من الفرص للمستثمرين الصينيين وخاصة في قطاع التكنولوجيا، والصناعات الإستراتيجية، والبنى التحتية، والطاقة والنفط ، والموارد الطبيعية، والقدرات الإنتاجية، والأنشطة التجارية .

- لبنان بصفته عضواً في إتفاقية التيسير العربية يشكل مدخلاً إضافياً ولو غير مباشر للصادرات الصينية إلى الدول العربية.
- إتفاقية الشراكة مع أوروبا تجعل لبنان أيضاً مدخلاً غير مباشر لبعض الأسواق الأوروبية.

ب- تطور العلاقات الصينية اللبنانية

بدأت العلاقات اللبنانية – الصينية في العام 1955 حيث تم توقيع أول اتفاقية تجارية بين لبنان والصين. وقد شهدت العلاقات التجارية بين لبنان والصين تطوراً كبيراً، فأصبحت الصين من بين أكبر الشركاء التجاريين للبنان، إذ بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى لبنان حوالي 2.675 مليار دولار عام 2022 (الجمارك اللبنانية). وأما قيمة صادرات لبنان إلى الصين فبلغت حوالي 15.548 مليون دولار أميركي عام 2022 (الجمارك اللبنانية).

مميزات لبنان الإستراتيجية :

- شريك أساسي وفاعل في مبادرة "الحزام والطريق"، ومن المرتقب ليس فقط وضع لبنان على خارطة طريق الحرير، لا بل شق هذه الطريق عبر لبنان للإستفادة من موقعه الإستراتيجي.
- يمتلك دوراً مميّزاً على طريق الحرير، والصين مهتمة بجعل لبنان مركزاً للتجارة العربية الصينية، ولعبور الصين إلى المنطقة عبره، ومحطة لعبور الصين إلى سوريا والعراق بهدف إعادة الإعمار وهذا كان عاملاً أساسياً للحماس الصيني، كما الحماس الأوروبي، بين عامي 2018 و2019 للمشاركة في مشروع المناطق الصناعية الذي وضعته واطلقته إدارتنا في حينه قبل الأزمات المتلاحقة إضافة إلى مشاريع اخرى (الطاقة البديلة- الإستثمار الصناعي-الذكاء الإصطناعي...) .
- للبنان موقع جغرافي هام جداً فهو نقطة عبور أساسيى باتجاه دول الشرق العربي من جهة وباتجاه دول أوروبا من جهة أخرى.
- يمتلك إمكانيات هامة ، كالعنصر البشري اللبناني المثقف والخبير والمدرّب والقطاع المصرفي المتطور (بمعزل عن الأزمة النقدية والمالية الحالية)، بالإضافة إلى إنفتاح لبنان على جميع دول العالم (باستثناء الكيان الصهيوني)،
- بلد نفطي يستعد للانضمام إلى الدول المنتجة للنفط. وهذا يعني إمكانية وجود تقاطعات اقتصادية وتجارية كبيرة بين الصين ولبنان .
- الإنتشار اللبناني في العالم مصدر تسويق مهم وإيجابي للإقتصاد الصيني.

في 16 كانون الثاني 2018، تم إختيار بيروت مقراً لممثلية المجلس الصيني لتشجيع التجارة الخارجية أو ما يعرف بـ China Council for the Promotion of International Trade (CCPIT) ، التي ستغطي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجاء إختيار لبنان بسبب نظامه الإقتصادي الحر، وموقعه الإستراتيجي كمركز تجاري مهم في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة الى التسهيلات اللوجستية التي قُدمت للمجلس من قبل مجموعة فرنسبنك لتسهيل مهمته في لبنان. وتجدر الإشارة الى أن

للمجلس الصيني لتشجيع التجارة الخارجية 30 ممثلية في العالم، وتكمن وظيفته في تطبيق الإستراتيجيات الوطنية للتنمية، وتشجيع التجارة الخارجية، والإستثمار الثنائي، والتعاون الإقتصادي والتكنولوجي.

تأسس البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية في تشرين الأول 2014، حيث وقعت الصين مع 21 دولة أخرى على مذكرة تفاهم لتأسيس البنك. وجاء إنشاء البنك كإستجابة لفجوة التمويل الكبيرة في البنى التحتية في آسيا. إنضم لبنان في 26 حزيران 2018 إلى البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية (AIIB) . وكشف البنك أن عضوية لبنان الرسمية ستبدأ بعد استكماله الإجراءات المطلوبة ودفعه أول جزء من رأس المال إلى المصرف. إن إنضمام لبنان إلى هذا البنك، الذي سيكون للصين فيه أكبر مساهمة بحصة تبلغ حوالي 50 %، سيسمح له بأن يستفيد من مصادر تمويل جديدة نظراً للسيولة الكبيرة التي يتمتع بها المصرف ولقدرته على تمويل مشاريع بنيوية هامة.

الجدير بالذكر أن سياسة النأي بالنفس التي يعتمدها لبنان ، لم تعد محصورة بالسياسة والمحاورالإقليمية بل تتعداها الى النأي بالنفس عن الصراع الأميركي ــ الصيني، فعلى رغم إنضمام سبع دول عربية الى البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية، إلا أن لبنان لم يعتبر نفسه معنياً بالإنضمام الى هذا البنك رغم حاجته الماسة الى تطوير بنيته التحتية.

في 11 أيلول 2017 ، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة الجمهورية اللبنانية حول "الترويج المشترك للتعاون في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحرية للقرن الواحد والعشرين". وتنصّ المذكّرة على تعاون الجانبين في مجالات ذات إهتمام مشترك منها النقل واللوجستيات والبنى التحتية، والإستثمار والتجارة، والطاقة والطاقة المتجدّدة والتبادل الثقافي بين الشعوب، والصحة والرياضة. كما تمّ التوقيع على اتفاقيتين للمنطقة الاقتصاديّة الخاصّة في طرابلس مع غرفة التجارة الصينيّة ومنطقة نينشوان التكنولوجيّة.

بتاريخ 30 آذار 2019 وخلال مشاركة وزير الصناعة في افتتاح منتدى الاستثمار الصيني- اللبناني الّذي نظّمته مجموعة "فرنسبنك" واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية، في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، تم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية ممثّلًا برئيسته غاو يان وإتحاد الغرف اللبنانية لإنشاء مركز التحكيم العربي الصيني، وتوقيع مذكرة تفاهم أُخرى بين المجلس ووزارة الصناعة لتعزيز الاستثمارات الصينية في المناطق الصناعية اللبنانية.

رغم هذه العلاقات اللبنانية – الصينية المتنامية ، لم يحسم لبنان بعد خيار التوجه شرقاً بشكل عام، أو نحو الصين بالخصوص ، لأسباب سياسية ترتبط بطبيعة النظام الطائفي والمصالح الاقتصادية والتجارية الخاصة لبعض الجهات السياسية أو القطاعات الفاعلة في هذه المجالات والضغوط الغربية المانعة.

لبنان سيجد نفسه معنياً مباشرة سياسياً وأمنياً بالإتفاق السعودي-الإيراني لما لأطراف لبنانية مؤثّرة من علاقات وثيقة وإستراتيجية مع الطرفين.

ج- مجالات التعاون بين لبنان والصين في بناء الحزام والطريق :

يعمل الصينيون حالياً على ترسيخ وجودهم الاقتصادي في المنطقة عبر لبنان تمهيداً للمساهمة في عملية الإعمار في سوريا والعراق. حيث أن الصين مهتمة بجعل لبنان مركزاً للتجارة العربية ولعبور الصين

إلى المنطقة عبره. جميع هذه المبادرات تصب في خانة التعاون وتأكيد دور لبنان وموقعه في مشروع "حزام واحد، طريق واحد" وتعزيز مكانته كنقطة انطلاق الصين نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجالات الأعمال والتجارة والتمويل والبنية التحتية، والثقافة.

مشاريع مطروحة للتعاون على مستوى الإقتصاد الكلي :

- بناء معامل تعتمد على الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية لتأمين حاجات لبنان من الطاقة .
- تنظيف مياه الأنهر من الينابيع إلى المصبات وإقامة عدد من السدود أو البرك الإصطناعية لتجميع المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية لتلبية حاجات لبنان من الطاقة ومياه الري.
- إقامة مشاريع تهدف إلى تنمية الصناعات البتروكيماوية الواعدة بعد بدء لبنان باستخراج النفط والغاز من مياهه الإقتصادية.
- تأمين بنية تحتية للنقل والشحن والمواصلات على أنواعها لاسيما السكك الحديدية والأنفاق ذات جودة عالية وتأمين السلامة العامة المرورية وإعتماد التكنولوجيا المتقدمةلإدارتها.
- إعادة تأمين وسائل نقل عامة متنوعة و فاعلة وبتكلفة مقبولة باعتماد باصات مختلفة الأحجام بحسب المناطق وداخل المدن وخارجها (صغيرة ضمن المدن والأحياء- طابقين- كبيرة بين المناطق....).
- بناء الجسور السريعة والأنفاق على مفارق وتقاطع الطرق لحل مشكلة السير في بيروت والمناطق.
- تأهيل شبكة سكك الحديد وتطويرها وإعتمادها لنقل البضائع بمرحلة أولى وربط الداخل اللبناني بمرافىء الساحل والمعابر الحدودية كما بالشبكات الإقليمية والمناطق الصناعية في الأطراف من ضمن مشروع الوزارة للمناطق الصناعية الجديدة (2018-2030).
- تأهيل المرافىء البحرية على طول السواحل وتقسيم عملها للنقل والشحن والسياحة والخدمات المرتبطة لتواكب إنضمام لبنان إلى مبادرة الحزام والطريق.
- رفع مستوى قدرات مطار بيروت وتأهيل مطار القليعات لإستخدامه لنقل الركاب والشحن وربطه بشبكة الطرق والسكك الحديدية.
- إنشاء مطارات جديدة للخدمة السريعة والصغيرة في مختلف المناطق للنقل الداخلي والخارجي (طائرات صغيرة- هليكوبتر..)
- تحسين نوعية وجودة وتأمين إستمرارية خدمات الهاتف الخلوي والأرضي والأنترنت وحماية المعلومات والبيانات الشخصية ونشرها على مختلف الأراضي اللبنانية بكفاءة .

- بناء الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توصيل كابلات شبكات الاتصال الحديثة من أجل تسهيل التجارة والاستثمار.
- إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية، وبناء مناطق التجارة الحرة، وتنمية الأعمال التجارية الإلكترونية العابرة للحدود والمشاريع المشتركة وإعتماد لبنان كنقطة إنطلاق نحو شمال أفريقيا وجنوب أوروبا.
- التعاون في تنفيذ مشاريع الطاقات النظيفة والمتجددة .
- إدخال اللغة الصينية في المناهج التعليمية للجامعات في لبنان وإنشاء مراكز ومعاهد خاصة لتعليمها.

مجالات التعاون على مستوى القطاع الصناعي :

- منح الصادرات اللبنانية الامتيازات نفسها الممنوحة لمستوردات لبنان من الصين، حيث أنّ المنتج اللبناني لا يلقى معاملة تفضيلية من قبل الصين على غرار منتجات دول أخرى.
- التخصصية والتكامل في الانتاج وتقسيم العمل إن داخل لبنان أو بين لبنان والصين في إطار تبادلاتهما التجارية، بعيدا" عن المنافسة الشرسة والإغراق.
- إقامة المشاريع الصناعية المشتركة في كلا البلدين (Joint venture) تجمع بين رأسمال دول الخليج والتكنولوجيا الصينية والموارد البشرية اللبنانية الكفوءة، لاسيما في مجالات التكنولوجيا وصناعة الأدوية .
- التعاون في مجال الإبتكار والتطوير والأبحاث العلمية والصناعية .
- ترسيخ النشاط البحثي المتخصص وتبادل الخبرات في مجالات التكنولوجيا العالية (تقنية الذكاء الإصطناعي - الميكاترونكس - النانوتكنولوجي- الروبوتات ..) وإستعمال الهيدروجين الاخضر والرقائق الإلكترونية.
- تسهيل حصول الصناعة اللبنانية على قروض ميسرة من بنك الاستثمار الاسيوي الذي يتركزعمله على تطوير العديد من الدول الآسيوية التي تعاني من ضعف بنيتها الأساسية نتيجة ضعف قدراتها المالية .
- مساعدة وزارة الصناعة اللبنانية في مشروع بناء المناطق الصناعية تنفيذاً لإستراتيجية المناطق الصناعية لتنمية مستدامة (2018-2030)، عبر قروض وهبات ومساعدات تقنية لأن تنفيذ المشروع يشكل نقطة انطلاق مزدوجة الإتجاهات : الأول نحو سوريا والعراق والمنطقة لإعادة إعمارها مع الإستفادة من مشروع الوزارة المتكامل والثاني عبر لبنان نحو اوروبا وإفريقيا والى ما بعد كمنفذ لطريق الحرير الى لبنان.
- تسهيل دخول المستثمرين اللبنانيين إلى الأسواق الصينية وإستثمارات الصينيين داخل لبنان.

- إمكانية الإتفاق على استيراد سلع نصف مصنعة من الصين وإستكمال تصنيعها في لبنان، لتصريفها محليا" او تصديرها الى الدول المعقود معها اتفاقيات تجارية، كالدول العربية او اوروبا كمنشأ لبناني.
- تشجيع إنتشار المطبخ اللبناني في الصين كما هو الحال مع المطبخ الصيني في لبنان خاصة ان المطبخ اللبناني مشهور ومنتشر في كافة انحاء العالم .
- تشجيع اقامة الفعاليات المشتركة والمعارض والندوات وحشد المشاركة فيها .

الخاتمة

إن دراسة تداعيات الحضور الصيني في منطقة شرق المتوسط على إقتصادات الدول العربية (لبنان- دول الخليج العربي- العراق- مصر...) من خلال تنفيذ مشروع الصين الإستراتيجي " حزام واحد طريق واحد" والذي يشمل الدول التي تقع على خارطة هذا المشروع تبين لنا أن مشروع طريق الحرير، هو في الظاهرمشروع اقتصادي، يهدف إلى تحقيق منافع مشتركة لجميع إقتصادات الدول التي تقع على خارطة طريق الحرير .وفي باطن الأمور، يتبين لنا أن هذا المشروع الإستراتيجي ينطوي على رؤية صينية سياسية تمهد الطريق لضمان موطئ قدم لها ومدى حيوي متعدد الإتجاهات في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب النفوذ الأميركي والروسي .

الصين لديها رؤية اقتصادية شاملة وواضحة المعالم ، لكنها لم تحدد معالم وأهداف رؤيتها الإستراتيجية السياسية من خلف هذا المشروع ، او على الأقل لم تعلن عنها حتى الآن . أن الصين إذا أرادت بناء علاقة وثيقة وطويلة الأمد مع شعوب منطقة الشرق الأوسط، ينبغي لها أن تقدم إلى شعوب المنطقة مشروعا سياسياً شاملاً ليس فقط إقتصادياً يرتكز على التبادل التجاري والإستثمارات المربحة، بل مشروعاً سياسيا يحاكي تطلعات وهواجس وحاجات شعوب تلك المنطقة التي لاتزال تعاني ومنذ عقود من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والإجتماعي إضافة إلى الإقتصادي، بما يؤمن مصالح كل الأطراف بعيداً عن محاولات الهيمنة والسيطرة والنظرة الضيقة للمصالح السياسية .

من هنا تأتي الخطوة الكبيرة المتمثلة بالإتفاق السعودي - الإيراني وتأثيراته في الخليج والعراق وسوريا ولبنان، ليشكّل خطوة ناجحة سياسياً وعملياً للصين، تدفع بقوة نحو تحقيق مسار طريق الحرير. وفي وقت إنغمست الولايات المتحدة وأوروبا في الصراع الروسي- الأوكراني وتداعياته السياسية والإقتصادية

والمالية على الجميع، تعمل الصين بهدوء ورؤية واضحة ودبلوماسية راقية وذكية على تأمين مصالحها بثبات.

يبقى على دول المنطقة، ولبنان أولها، أن تتعاطى مع القوى الكبرى بحكمة وروية وبعد نظر لضمان مستقبل حر مزدهر وآمن لأوطاننا واستخدام الدبلوماسية الإقتصادية كما السياسية والثقافية بموضوعية وذكاء.

المراجع

1- Foreign policy, www. foreign policy.com

2-wikipedia, www.wikipedia.org

3-Encyclopwedia Britanica, www.britannica.com

4- Lebanese Customs, Yearly facts, www.customs.gov.lb.

5-www.aljazeera.net

6-www.skynewsarabia.com

7-Trade Map, www.Trademap.org

8- World Bank Group, Trade facts, 2021, www.worldbank.org.

9-CNN, www.cnn.com

10-Economist, www.economist.com

11- BBCnews, www.bbc.com

12- IMF, International Monetary Fund . www.imf.org.

13- Trade - European Commission, www. ec.europa.eu/trade.

14- Organization of Economic cooperation and Developemt, OECD, www.oecd.org.